مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٢٦

الثلاثاء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا/السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد رحمة الله
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات المسلحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات المسلحة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأشكره على تفضله بالحضور هنا.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم الهامة.

إننا جميعا ندرك أن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان تسبب معاناة رهيبة وتقوض آفاق السلام المستدام والمصالحة. ودائما ما يكون تضميد هذه الجراح عملية صعبة ومؤلمة، غير أن تلك المسؤولية تزداد مع كل حالة جديدة من حالات القتل الجماعي أو التشريد الجماعي والعنف الجنسي.

إن منع نشوب النزاعات وسيلة أساسية للحد من المعاناة البشرية وبناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة وتمكين الناس من تحقيق كامل إمكاناتهم – والتقيد بحقوق الإنسان عنصر حاسم في المنع. ويتوقف التعاون الدولي من أجل منع نشوب النزاعات، ولا سيما ترجمة الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة، على الثقة بين الدول الأعضاء وعلى علاقاتها مع الأمم المتحدة.

ولمجلس الأمن دور رئيسي. فالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة واضحة في أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق المجلس ”رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به ”الأمم المتحدة“ سريعا فعالا“. وأنا أخاطب المجلس بتلك الروح.

المسألة التي نناقشها اليوم ليس مفادها أن انتهاكات حقوق الإنسان تقوض جميع جوانب قيمنا المشتركة والعمل المشترك، بل بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة التصدي لهذه الانتهاكات.

(تكلم بالفرنسية)

لكي نركز على نحو أفضل في مناقشتنا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ثلاث نقاط:

أولا، في سعينا إلى السلام ينبغي لنا أن نهتدي بذلك عبر سلسلة متواصلة ابتداء من منع نشوب النزاعات وحلها إلى بناء السلام والتنمية المستدامة. إن إحلال السلام تعهد دؤوب، يجب أن تعمل من أجله جميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها ومسؤولياتها.

ثانيا، السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة مسائل يعزز كل منها الآخر. إن ميثاق الأمم المتحدة، الذي من واجبنا جميعا الدفاع عنه، يؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد إذ أنه يربط هذه الركائز الثلاث ببعضها البعض. وعندما تحاول الأمم المتحدة تناولها كل على حدة، فإنها كثيرا ما تخفق في المهمة التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء والشعوب. فقد أظهرت عدة عمليات إصلاح أن تجزؤ عملنا أحد جوانب الضعف الرئيسية. من هنا، علينا أن نسترشد معا بروح ونص ميثاق الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات المسلحة وتحقيق السلام الدائم من أجل التنمية. ومن ثم ضرورة توفير الحماية الفعّالة لجميع الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا، يجب أن تنظر الأمم المتحدة في حقوق الإنسان بطريقة متسقة ومنطقية. تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن إدماج تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياساتها الوطنية. بيد أن التعاون الوثيق بين مفوضية الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان وجميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن، يعزز الوعي العام بحالات الأزمات المحتملة، ويعزز قدرتنا الجماعية على التصدي لها. وتتوقع الدول الأعضاء من الأمانة العامة تقديم المعلومات والخيارات المناسبة، مع احترام الولايات ومبدأ الاستقلال. وأنا على استعداد لتعزيز علاقة أكثر ثقة مع المجلس وتحسين الاتصالات معه، أي علاقة تشدد على الترابط والصراحة والشفافية.

إن حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن، وإدراجها في مداولات وقرارات مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية. ووحدة المجلس أمر حيوي لمعالجة أفظع انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة منع وقوع الفظائع الجماعية. وأهيب بالمجلس ألا يدخر جهدا لوضع حد لمعاناة الشعب السوري التي لا تطاق. فالإخفاق في هذه المهمة سيكون مأساة تلحق العار بنا جميعا.

(تكلم بالإنكليزية)

يوجد وعي متزايد بضروب انتهاك الحقوق التي تنذر بمخاطر تتهدد الأمن، والحفاظ على الحقوق يمكن أن يسهم في تحقيق السلام. والتجارب الأخيرة تعطي العديد من الأمثلة على ذلك. يؤذن تدريجيا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالاقتران مع ولايات قوية تتعلق بحقوق الإنسان وحماية المدنيين. وفي الواقع، إن ١٥ عملية من عمليات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن تتضمن عنصر حقوق الإنسان. فالرصد والإبلاغ المنتظمين عن انتهاكات حقوق الإنسان أعطيا صوتا للضحايا وعززا مكافحة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، تطلق هذه الجهود إشارات تحذير هامة للمجتمعات التي تبرز أيضا تصميم المجلس على منع مزيد من الانتهاكات. وللمضي قدما في هذا العمل، أشجع على التعاون الوثيق مع مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية.

إن عمل حقوق الإنسان يسهم في جهود البعثات الخاصة بحماية المدنيين المعرضين للتهديد والبعثات، وإن المشاركة مع الدول المضيفة بشأن قضايا حقوق الإنسان تساعد على بناء القدرات وحتى في بعض الأحوال من شأنها الحفاظ على الحيز الديمقراطي. كذلك اتخذ المجلس إجراءات حاسمة لمقاضاة مرتكبي أبشع الجرائم بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى، عمل على إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. إذ أن المساءلة عن هذه الجرائم عنصر هام في تحقيق المصالحة في الأجل الطويل، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود وإنشاء مؤسسات قضائية.

تشمل المبادرات الرئيسية الأخرى للمجلس تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ومكافحة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. وقد عمل المجلس على وضع مسألة حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والأطفال في صدارة جدول أعماله بوصفها مساهمة قيمة في جهود السلام. وما برحت ملتزما التزاما شديدا بهذه الخطة ولن أدخر جهدا في تكثيف العمل ودعم الأمانة العامة. إن حماية الأجيال الشابة من حالات النزاع من بين أفضل الاستثمارات التي يمكننا تقديمها من أجل إحلال السلام المستدام.

على الرغم من كل هذه الجهود، لا تزال الملايين من الناس بحاجة إلى الحماية من الأزمات، ولا يزال يتعين صرف المزيد من الوقت والموارد استجابة للأزمات بدلا من منع وقوعها. وإذا أردنا حقا التصدي لتحديات اليوم، علينا جعل الوقاية أولويتنا، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والمساعدة في بناء وتعزيز المؤسسات، والتصدي في وقت مبكر وعلى نحو أنجع لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا هو الدرس المستفاد من النزاعات العديدة، وما زلت ملتزما التزاما شديدا بهذه الخطة.

إن العالم يواجه تحديات غير مسبوقة تتعلق بالسلم والأمن، وهي تحديات تنشأ من عدم التنفيذ الكافي لالتزامات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. إن ما تخلفه من آثار على الشعوب والدول، بل على البشرية، يشعر بها عشرات الملايين من الناس وتشعر بها مناطق بأكملها. فضمان تحسين عمل حقوق الإنسان على نحو أقل تسييسا يمثل جزءا أساسيا من مواجهة هذا التحدي، لأنه يحقق تقدما عاجلا في أهداف التنمية المستدامة.

أود أن أقترح اختبارا نظريا. إذا عملنا فورا على حسم أكثر الشواغل الشائكة المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية، فكم عدد الحالات التي ستظل تتهدد السلم والأمن وكم سيظل نتعل مدرجا في جدول أعمال المجلس؟ لقد شرعت في العديد من الإصلاحات في الأمانة العامة التي ستمكننا من أداء دورنا على نحو أفضل، تماشيا مع الولايات والثقة اللتين أناطتهما بنا الدول الأعضاء. إن القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلم وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تبعث على الأمل؛ وإن التقدم المحرز في جوانب حقوق الإنسان سيزيد من استكمال هذه الخطوات المتقدمة.

آمل من الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة، من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن، تأييد مقترحاتي بشأن الإصلاح وتعزيزها بمقترحات مقدمة منها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على وقته وقيادته وعمله من أجل هذه المسألة.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

قبل ثلاثين عاما، أفرد سلفي، دانيال باتريك مونيهان، مكانا خاصا لحالة حقوق الإنسان في السياسة الخارجية. وكان ذلك بعد عامين فقط منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار المشين ٣٣٧٩ (د-٣٠) الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية. مونيهان اعتقد أن بوسعه تسخير التسامح والتعاطف للفوز في الأمم المتحدة، وكعادته كان محقا في ذلك.

كانت أول حجة عرضها لكسب المزيد من الاهتمام لهذا الموضوع أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف. فعندما نعتنق حقوق الإنسان، فإننا نعتنق القيم التي تتمسك بها، في جملة أمور، جميع الأديان الرئيسية في العالم. وحقا أن أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة، كما أعلنها الميثاق، ”احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين“. فلم يتوقف السفير مونيهان عن حجته بأن حماية حقوق الإنسان هو الشيئ الصحيح الذي ينبغي فعله. وكان يحاج أيضا بأن ذلك هو عمل حصيف، وهذا صحيح.

على الرغم من نصحيته في السبعينات من القرن الماضي، لم يعقد المجلس أي جلسة تركز حصرا على حقوق الإنسان. واليوم، سنفعل ذلك. لقد عقدنا جلسات مكرسة لحالات محددة في بلدان محددة، ولكننا لم نكرس قط جلسة للمسألة الأعم، أي كيف يمكن لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أن تؤدي إلى انهيار السلم والأمن الدوليين. الرأي التقليدي السائد هو أن مجلس الأمن معني بصون السلم والأمن الدوليين، وليس بحقوق الإنسان.

إنني هنا اليوم لكي أؤكد بأن حماية حقوق الإنسان كثيرا ما ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن. ولا يمكن الفصل بين الأمرين. وفي العديد من الحالات فإن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ليست مجرد نواتج عرضية عن النزاع، بل تؤدي إلى النزاع. وعندما تبدأ الدولة بانتهاك حقوق الإنسان بشكل منهجي، فتلك هي العلامة؛ وصفارة الإنذار؛ إنها إطلاق صفارة الإنذار، أي من بين أوضح المؤشرات التي قد تنبئ بأنه سيلي ذلك وقوع اضطراب وعنف تمتد آثارهما عبر

الحدود. وليس من المستغرب أن أكثر الأنظمة وحشية في العالم هي أيضا من أعتى الأنظمة انتهاكا لحقوق الإنسان.

فلننظر في حالة كوريا الشمالية. إن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان تساعد في كفالة البرامج النووية والتسيارية للبلد. فالقوات الحكومية ترغم العديد من المواطنين، بمن فيهم السجناء السياسيون، على العمل في ظروف تعرض حياتهم للخطر في مناجم الفحم والصناعات الخطرة الأخرى لتمويل الجهاز العسكري للنظام.

ولأنها تقوم بذلك، يجب على مجلس الأمن أن يكرس جهودا كبيرة للتصدي لتهديدات كوريا الشمالية المتزايدة للسلام الدولي.

وبالانتقال إلى سورية، في عام ٢٠١١، خط مجموعة من الصبية تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاما بالطلاء على جدار مدرستهم الرسالة التالية: ”الشعب يريد إسقاط النظام“. ولهذا السبب، ألقى النظام السوري القبض عليهم. وتعرض أولئك الأطفال للضرب بصورة وحشية في السجون الحكومية حيث اقتلع رجال أظافرهم وجرى تعذيبهم قبل إعادتهم إلى آبائهم. وقد ولد الغضب العارم المزيد من الاحتجاجات والمزيد من الإجراءات القمعية وتكررت هذه الدورة إلى أن تحولت الحالة إلى حرب شاملة. وهي ليست كأي حرب، بل إنها حرب أدت إلى سقوط مئات الآلاف من القتلى وإلى نزوح ملايين اللاجئين.

والأمر الذي بدأ في صورة انتهاكات وتجاوزات مختلفة لحقوق الإنسان، أحجم المجلس عن التصدي لها، قد تحول إلى مسألة أمنية نجد أنفسنا مضطرين لمعالجتها مرارا. وهي مثال واضح على الأسباب التي تستوجب منا أن نأخذ انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على محمل الجد بقدر أكبر من البداية.

وفي حالات أخرى، تستخدم الحكومات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان لخنق المعارضة. وشهدنا العديد من الحالات التي استخدمت فيها الأجهزة الحكومية في بوروندي التعذيب لقمع المحتجين. وأجبر ذلك مئات الآلاف من الناس على الفرار إلى البلدان المجاورة وتسبب في حالة اضطراب إقليمية هائلة. ولا عجب بالتالي في أن الحكومة تقاوم عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بوروندي.

ونواصل مراقبة ما يحدث في بورما، حيث يُزعم أن قوات الأمن ترتكب أعمال عنف وقمع رهيبة ضد السكان من جماعة الروهنجيا العرقية، الذين يواجهون بالفعل التمييز العرقي والديني على نطاق واسع من جانب السلطات الحكومية والحركات الاجتماعية الشعبية، على الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد نتيجة التحول الديمقراطي الجاري في بورما. وتدفع هذه المعاملة أولئك الأشخاص اليائسين للفرار إلى البلدان المجاورة في أفضل الأحوال، أو تلقي بهم في أحضان التطرف في أسوأ الأحوال.

وتتطلب هذه الادعاءات إجراء تحقيقات حقيقية ومستقلة في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب، أيدنا إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق مؤخرا للتحقيق في هذه الادعاءات. وبصراحة، لا تكاد توجد مسألة على جدول أعمالنا اليوم لا تنطوي على شواغل تتعلق بحقوق الإنسان، وستظل التهديدات المستقبلية تشكل تحديات لنا. إن هذا النوع من العنف ليس أمرا حتميا، ولكن إذا لم يأخذ المجلس انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على محمل الجد، فإنها يمكن أن تتصاعد لتصبح تهديدات حقيقية للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا عندما يرى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ولماذا نقول لأنفسنا أننا سنتعامل فحسب مع مسائل السلام والأمن دون معالجة العوامل المُسببة لهذه التهديدات في المقام الأول؟

وينبغي أن نكون مستعدين للانخراط مبكرا وبصورة متكررة في البيانات التي نصدرها وفي التدابير التي نفرضها. ومن الواضح أن الصلة بين حقوق الإنسان والأمن موضوع جدير بأن ينظر فيه المجلس بجدية. ولكي نكون منصفين، فإن مجلس الأمن تناول على مر السنين قضايا حقوق الإنسان بطرق مختلفة. فقد أصدر مجلس الأمن تكليفات بنشر العديد من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية لرصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. والعديد من أنظمة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن تتضمن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها سورية باعتبارها معيارا لإضافة أفراد إلى قوائم حظر السفر أو تجميد الأصول. وهذه آثار حقيقية وملموسة تبين ما يمكن للمجلس أن ينجزه من أجل حقوق الإنسان عندما نضعها نصب أعيننا، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يمكننا القيام به.

إن الأزمة الدولية المقبلة من الممكن جدا أن تنشأ في الأماكن التي يجري تجاهل حقوق الإنسان فيها على نطاق واسع. ولربما تنشأ في كوريا الشمالية أو إيران أو كوبا. ونحن لا نعرف أين ستندلع الثورة المقبلة على الانتهاكات الجوهرية للإنسانية، ولكننا نعرف من التاريخ أنها ستحدث. وعندما تندلع، فإن مجلس الأمن سيكون مُطالبا بالرد. ومن الأفضل كثيرا بالنسبة لنا أن نتصرف من البداية وأن ندافع عن حقوق الإنسان قبل أن يجبرنا غياب حقوق الإنسان على الرد. لقد تأخر المجلس في الوفاء بالولاية التي أُنيطت به قبل ٧٢ عاما. وقد تأخرنا في تكريس أنفسنا لتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نثني على الولايات المتحدة لعقد هذه الجلسة للنظر في أوجه الترابط بين حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات المسلحة.

قبل أكثر من ٧٠ عاما، أرسى ميثاق الأمم المتحدة الركائز التأسيسية لمنظومة الأمم المتحدة. وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان والنماء الحر. وفي عالم اليوم المعولم، فإنها أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين بمعزل عن حقوق الإنسان. وانتهاكات حقوق الإنسان ليست مجرد نتيجة خطيرة للنزاعات، ولكنها كثيرا ما تكون ذات السبب لنشوب النزاعات في المقام الأول. وفي الماضي، شهدنا حالات نادرة تمكن فيها مجلس الأمن من الربط بين خطر نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٠ (١٩٥٦) بشأن هنغاريا والحالة الخطيرة الناجمة عن استخدام القوات العسكرية السوفياتية لقمع جهود أبناء الشعب الهنغاري من أجل إعادة تأكيد حقوقهم. ودعا المجلس إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة (انظر A/PV.564 إلى A/PV.573) بغية تقديم التوصيات الملائمة بشأن الحالة في هنغاريا. ومن الأمور اللافتة أن الاتحاد السوفياتي، الذي صوت معارضا لقرار المجلس، لم يتمكن من إسقاط القرار باستخدام حق النقض. وفي ذلك الوقت، نجح المجلس في تحقيق النتيجة المنشودة من خلال اعتماد مشروع القرار عن طريق تصويت إجرائي.

وعلى العكس من ذلك، فإنه جرى تجاهل اندلاع أعمال الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ تماما، ولم يستجب المجلس للمؤشرات المبكرة التي كانت تنذر بالمأساة الوشيكة. فقبل سنة تقريبا من وقوع الإبادة الجماعية خلال صيف عام ١٩٩٣، قدم ”المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو

تعسفا‘‘ وصفا تفصيليا لحالة تنذر بالخطر، مشيرا إلى أن شبح الإبادة الجماعية يلوح في الأفق، ومؤكدا على أنه ’’يجب أن تكون حقوق الإنسان الشغل الشاغل لكل نظام مسؤول عن رصد أو تطبيق الاتفاقات‘‘ (E/CN.4/1994/7/Add.1، الفقرة ٦١). بيد أن المجلس لم يستجب لاحقا لهذا التحذير إلى أن وقعت المأساة بالفعل ومرت عليها شهور.

واليوم، يراقب العالم بأسره العواقب الوخيمة للأزمة في سورية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها مختلف الأطراف، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه. وكانت علامات الإنذار المبكر على حدوث نزاع وشيك واضحة بالفعل في عام ٢٠١١. بيد أنه جرى في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ استخدام حق النقض ضد مشروع القرار الأول بشأن المسألة (S/2011/612)، الذي قدمته ألمانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة، والذي كان يتضمن عنصرا بارزا يتعلق بحقوق الإنسان. وإذا انتقلنا بسرعة للمشهد بعد ست سنوات – نجد هناك معاناة بشرية هائلة حيث سقط مئات الآلاف من القتلى وشُرد الملايين في غياب أي إشارة حتى إلى وجود ضوء في نهاية النفق.

وهاكم ضربة قاصمة تكمل هذه الصورة القاتمة. إن مجلس الأمن يقف عاجزا ولا يمكنه اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة بفعل حالات استخدام حق النقض والتي بلغت الآن ثماني حالات. ولم يعد بوسعنا تطبيق نهج تجزيئي حيال هذه المسألة ذات الأهمية الأساسية لصون السلام والأمن. وحان الوقت للنظر من جديد في دور ومكانة حقوق الإنسان في عمل المجلس واتخاذ إجراءات.

وما فتئت أوكرانيا تروج لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٤ بشأن دور المنع في ضمان وحماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان محفل تابع للأمم المتحدة مخصص لمناقشة مسائل حقوق الإنسان، فإن قدرته على اتخاذ قرارات واقعية وعملية المنحى بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن مقيدة بوضوح.

لذلك، يتعين علينا أن ندرك الآثار الكبيرة لانتهاكات حقوق الإنسان على السلام والأمن، وسيكون من الطبيعي تولي مجلس الأمن زمام المبادرة بشأن هذه المسألة.

في عام ١٩٩٢، بعد نهاية الحرب الباردة، عقد المجلس أول جلسة مؤتمر قمة لمناقشة مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، من جميع جوانبه. وفي ذلك الوقت، كانت العلاقة المتأصلة بين حماية حقوق الإنسان وصون السلم والأمن تبدو بلا شك مفهومة ويمكن الدفاع عنها. وقد أثار كل رئيس دولة أو حكومة شارك في المناقشة مسألة المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق المجلس، ودوره في حماية حقوق الإنسان.

وفي مؤتمر القمة، قال أحد قادة العالم:

’’أعتقد أن هذه القضايا ليست مسألة داخلية للدول، بل هي بالأحرى التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعهود والاتفاقيات الدولية. إننا نريد أن نرى ذلك النهج وقد أصبح معيارا عالميا. ومجلس الأمن مدعو إلى تأكيد المسؤولية الجماعية للعالم المتحضر عن حماية حقوق الإنسان وحرياته‘‘. (S/PV.3046، صفحة ٤٦).

وسيكون هذا الاقتباس مبتذلا نسبيا لو لم تكن تلك العبارات قد وردت في هذه القاعة بالذات على لسان رئيس الاتحاد الروسي. وكان المتكلم هو الرئيس يلتسين نفسه، وعقدت الجلسة قبل ٢٥ عاما، في اليوم الأخير من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، الذي يمثل الشهر الأول في عضوية الاتحاد الروسي في الأمم المتحدة وفي المجلس. وقد تردد صدى هذه

العبارات إلى هذا اليوم مع استمرار أهميتها العالمية، على غرار أهميتها وصلتها بالواقع السياسي الراهن للبلد المعني.

وفي نيويورك، تحمل إشارة توجد في زاوية الجنوب الغربي لالتقاء الشارع الثالث والشارع ٦٧ إسم ساخاروف – بونر، تكريما للسيد ساخاروف وزوجته، يلينا بونر. والزاوية تبعد أمتارا عن البعثة الروسية لدى الأمم المتحدة، السوفياتية سابقا. وفي عام ١٩٩٥، أدلت يلينا بونر بشهادتها أمام كونغرس الولايات المتحدة، وقالت إن جميع المثل العليا الديمقراطية المعلنة في هذه الغرفة بالذات، من قبل الرئيس يلتسين قد انتهكها الهجوم العسكري على الشيشان.

ومنذ ذلك الوقت، ما فتئ الاتحاد الروسي يضرب على وتر مختلف، مفاده أن مجلس الأمن، بصفته أعلى سلطة عالمية لمعالجة النزاعات والتهديدات الأخرى للسلام والأمن، ينبغي ألا ينظر في قضايا حقوق الإنسان. والأكثر من ذلك، ينتشر رهاب حقوق الإنسان مثل السرطان المتنقل، خارج المجلس إلى أجزاء أخرى من هيئة الأمم المتحدة في نيويورك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ثم في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، إعترضت مجموعة من البلدان في اللجنة الثالثة، التي يتعين عليها بموجب ولايتها معالجة هذه المسائل، على النظر في قرارات حقوق الإنسان.

ويهدف عدم احترام النُظم الاستبدادية لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون لمواطنيها، في جملة أمور، إلى ضمان إفلاتها من العقاب فيما يخص الحروب الأهلية الداخلية، كما هو الحال في سورية، أو انعدام المساءلة عن المحاولات الرامية إلى ضم الأقاليم الأجنبية بصورة غير مشروعة، كما هو الحال فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي في القرم والعدوان العسكري في دونباس.

لقد مرت ثلاث سنوات على احتلال الاتحاد الروسي للقرم بشكل غير قانوني. وترتكب السلطات القائمة بالاحتلال، انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتسعى إلى تدمير هوية الأوكرانيين والسكان الأصليين في شبه الجزيرة، الذين هم تتار القرم، إلى جانب باقي الجماعات العرقية والدينية. وقد أكدت الجمعية العامة من خلال قرارها ٢٠٥/٧١ الذي اعتمدته في كانون الأول/ديسمبر، بأنه ينبغي أن يتمتع سكان القرم بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف، وصكوك حقوق الإنسان المنطبقة.

ويمكن للمرء أن يجد خير شاهد على الجرائم التي ارتكبت خلال العدوان الروسي على أوكرانيا في تقارير بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تعمل في بلدي منذ ثلاث سنوات حتى الآن، بناء على دعوة من الحكومة الأوكرانية. وشكل طلب نشر البعثة، مواجهة فورية من حكومتي للعدوان الروسي سعيا لمنع وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومنذ شهر آذار/مارس ٢٠١٤، أصدرت البعثة تقارير عن حالة حقوق الإنسان، وتقريرين مواضيعيين، بما في ذلك، واحدا يتعلق بالعنف الجنسي في النزاع في أوكرانيا.

ويمكن للنظر السليم في انتهاكات حقوق الإنسان، في سياق صون السلم والأمن، الإسهام في منع نشوب النزاعات المسلحة. وإذا كان النزاع مندلعا بالفعل، فيمكن لمعالجة البعد المتعلق بحقوق الإنسان منع المزيد من التصعيد في أعمال العنف، وأن يشكل رادعا للفظائع المرتبطة بالنزاعات.

وتلقى مجلس الأمن في التسعينات ٢٣ تقريرا دوريا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة. ونشرت أول عملية لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة بولاية لحماية المدنيين، من أجل الإسهام في حل النزاع في البلقان. ولذلك، فإننا لا نقترح أمرا جديدا.

وينبغي أن يكون عنصر حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من نظر المجلس في حل النزاعات وإدارتها. وعندما ينظر

المجلس في مسألتي احتلال القرم والعدوان العسكري الروسي على منطقة دونباس الأوكرانية، ينبغي تطبيق نفس النهج.

وعلى الجانب الآخر من العالم، وإن كان لا يزال على الحدود الروسية، هناك مثال آخر يتمثل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أشار التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي قدم في جنيف إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى أوجه قصور في نظام التوزيع العام للأغذية، والقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات وانتهاكات معايير العمل الدولية بشأن العاملين في الخارج. كما يعرب التقرير عن قلقه المستمر إزاء الحالة الخطيرة في معسكرات الاعتقال السياسي، وحالات الاختفاء القسري التي هي بدون حل، بما في ذلك اختطاف مواطنين من اليابان وجمهورية كوريا.

وفي السبعينات، ألغيت مسائل خاصة بحقوق الإنسان من جدول الأعمال في نيويورك، وجرى تحويلها إلى مدينة جنيف الجميلة والمريحة والهادئة. ولم يشكل ذلك مجرد نقل مادي، بل تخل إيديولوجي لمقر الأمم المتحدة عن أمر اعتبر مختلفا على نحو لا رجعة فيه، عن جدول الأعمال الأمني لنيويورك. وقد حان الوقت للتوفيق بين تلك الاختلافات، واستعادة سلامة منظومة الأمم المتحدة بأسرها كما توخى مؤسسوها.

وليس من حق المجلس أن يكرر فشله في رواندا، وأن يواصل فشله في سورية، أو أن يظل مشلولا جراء الموقف الروسي في حالتي القرم ودونباس.

وبطبيعة الحال، فإن الكثير من الأمور، تعتمد على القيادة المتفانية للأمم المتحدة، وهي قيادة سوف تتخلص من سنوات اللامبالاة والإهمال لبعد حقوق الإنسان في مجال الأمن، وتكون قادرة على قيادة المنظمة إلى مستقبل تشكل فيه حقوق الإنسان والأمن البشري، جزءا لا يتجزأ من الأمن الوطني لكل دولة عضو.

وفي الختام، أود أن أؤكد إلى أي حد نستلهم رؤية الأمين العام غوتيريش، والنُهج التي حددها للمسائل المقترحة للمناقشة. ونؤمن إيمانا صادقا بأنه بوسع الأمين العام أن يدير باقتدار، جميع الأدوات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبأنه لن يتردد في استخدامها كلما كان ذلك ضروريا لتحقيق تنفيذ أهداف الميثاق ومقاصده.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته.

إن عالمنا يواجه الآن أوقاتا مضطربة تتسم بعدم الاستقرار، وانعدام اليقين، والتوترات. فازدياد النزاعات المترابطة مع خطر الإرهاب العالمي والتطرف العنيف، وتزايد العنصرية وكراهية الأجانب يؤديان إلى انتهاكات مروعة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونعتقد أن هذه المسائل وغيرها من الظواهر السلبية عواقب للأزمة الاقتصادية، وعدم المساواة، والفقر الزمن، والأمية والبطالة، وانعدام الأمن المائي والغذائي، وتغير المناخ، والمنافسة العالمية، والاختلال المالي والتجاري. ولذلك، فإننا نسلم بأن جميع الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة ومتعاضدة، على النحو المبين في القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠.

وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما جهود الأمين العام لإعادة التوازن في نهجنا إزاء السلم والأمن الدوليين، وإيلاء الأولوية للوقاية. ويتبع بلدنا منذ بداية الاستقلال مسارا ينسجم انسجاما كاملا مع تلك المبادرة. وفي بيان رئيس كازاخستان نور السلطان نزاربابيف، المعنون ”العالم في القرن الحادي والعشرين“، ناشد البشرية أن تنفذ استراتيجية تخلص العالم بصورة نهائية من خطر الحرب وتزيل الأسباب الجذرية للنزاعات. كما بدأنا وضع خطة المبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥، التي تعتزم إطلاق اتجاه جديد في التنمية العالمية

بحلول مئوية الأمم المتحدة، على أساس شروط عادلة، تحظى فيها جميع الأمم بفرص الاستفادة على قدم المساواة من الهياكل الأساسية والموارد والأسواق. وبالمثل، يجب علينا أن ندرك أيضا أن جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في منع نشوب النزاعات، مترابطة وغير قابلة للتجزئة. ويجب أن نكفل إيلاء اهتمام متساو لها جميعا.

فالحقوق في الحصول على عمل لائق ومعايير ملائمة للمعيشة والسكن والغذاء والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم تقع في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي توفر منبرا مثاليا لإثبات التزامنا بحقوق الإنسان. كما يتعين علينا الاستثمار في عالم مستدام يتسم بوجود الخدمات الأساسية وبحماية حقوق الإنسان، من خلال مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات لإنشاء مؤسسات أكثر فعالية وقابلية للمساءلة، وسن قوانين ملائمة، وإصلاح الأمن والعدالة، عن طريق إنهاء الإفلات من العقاب بجميع أشكاله وتعزيز كفاءات الموظفين.

ولا يمكن تعزيز حقوق الإنسان في بيئة تتسم باستمرار العمل العسكري. ويجب النظر إلى حقوق الإنسان من منظور محايد بدون ازدواجية في المعايير، وينبغي ألا تستخدم كأداة سياسية. والواقع أن نزاهة المجلس ومصداقيته لن تتعززا إلا إذا تعامل بصورة متوازنة ومنصفة مع جميع الدول الأعضاء المعنية. ونرى أن حقوق الإنسان قد ذُكرت ١٥ مرة في ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها لم تُذكر في الفصل السابع، مما يعني أن هذه الحقوق لا يمكن فرضها قسرا على الدول؛ بل يمكن تحقيقها من خلال الدبلوماسية والوساطة والحوار الشامل.

ونعتقد أن مجلس حقوق الإنسان وآلياته وإجراءاته، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يقومان بدور رئيسي في رصد مراعاة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان ولديهما الولاية والخبرة المناسبتين للإسهام في منع نشوب النزاعات في مرحلة مبكرة. ولا شك في أن الأمين العام يؤدي دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات ويمكنه، في أي وقت، أن يستخدم سلطته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق لتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة قد تهدد السلم والأمن الدوليين. ودور ممثليه ومبعوثيه الخاصين هام أيضا. ويولي بلدي الأولوية لحماية المدنيين، لخاصة من العنف والاعتداء الجنسي اللذين يتعرض لهما النساء والأطفال، ونؤيد إدراج هذه المواضيع في قرارات مجلس الأمن. ومن المهم أيضا أن يراعي المجلس على النحو الواجب هذا العامل، أثناء صياغته لولايات عمليات حفظ السلام. والمناقشات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، وكذلك التدريب قبل النشر في مجال حقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، خطوات في الاتجاه الصحيح. وكازاخستان ملتزمة تماما بالعمل المتعدد الأطراف لدعم جميع حقوق الإنسان وتحقيق التعايش السلمي والاحترام المتبادل في عالم خال من النزاعات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، ووفد بلدكم على المبادرة بعقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم. ووفد بلدنا على استعداد للانضمام إليه ودعمه في جهوده الرامية إلى إصلاح المنظمة.

إن الحرية هي الأساس الذي لا بد منه للممارسة الكاملة لحقوق الإنسان. والحرية، إذا ما فهمناها بأوسع الطرق الممكنة نطاقا، تفترض قدرة الشخص على اختيار مصيره. اختيار أسلوب حياته. اختيار شكل حكومته. اختيار قادته. اختيار الشخص الذي يريده شريكه في الحياة. اختيار دينه. اختيار أن يتبع دينا أم لا. اختيار نظام تعليمه. اختيار الإنجاب، وكيفية ذلك، أو عدم الإنجاب. اختيار مكان عيشه. وباختصار، اختيار حياته. فعلى أساس تلك القدرة على الاختيار بُنيت حقوق الشخص – حقوق الإنسان – على النحو الذي وردت به في

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.

وحتى عندما تكون هناك حرية كاملة، لا يزال من الضروري ضمان الانتقال بسلامة من مجرد البيانات إلى الممارسة الكاملة لتلك الحقوق. ومع ذلك، يمكننا التأكيد بشكل قاطع أنه حيثما لا توجد أي حرية، تُنتهكُ حقوق الإنسان انتهاكا تاما. وحيثما لا توجد أي حرية، ستكون هناك دائما توترات يمكن أن تؤدي إلى التغييرات العنيفة واندلاع النزاعات. وفي ذلك الصدد، نكرر مرة أخرى أن من مسؤولية الحكومات أن تضمن وتعزز التمتع بحقوق الإنسان لسكان بلدانها، سواء كانوا مقيمين أو أشخاص عابرين.

وأوروغواي ملتزمة بتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان، باعتبارها ركيزة أساسية للحفاظ على الحريات الأساسية والحياة الديمقراطية في جميع الدول. وبالتالي، فهي لا تعترف بالحدود أو التفرد فيما يتعلق بالمحافل التي يمكن فيها مناقشة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تقبل، بالتالي، حجة السيادة أو الولاية القضائية المحلية في الجهود المبذولة لمنع النظر في حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

وعلى حد تعبير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، فإن ”السيادة تتعرض للتهديد عندما يفلت من العقاب القادة المسؤولون عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وعندما تغذي ثقافة الإفلات من العقاب الدورات المقبلة من عدم الاستقرار المقترن بالعنف في مناطق بأكملها.“

وترى أوروغواي أن ضمان حماية جميع حقوق الإنسان والسلام شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان. وكما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

”لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن. وتقر الخطة الجديدة بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان... وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٣٥).

وممن المؤكد أن وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان يرسي الأساس لنشوء النزاعات. وإذا بحثنا عن الأسباب الجذرية للنزاعات اليوم، فإننا سنجد في معظم الحالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. فالانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان متأصل في النزاعات، التي بدورها يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

وحتى الآن، قام المجلس عموما بالرد على هذه الحالات بعد وقوعها، أي بعد أن تكون الأحداث قد وقعت بالفعل.

ولذلك نكرر كلمات الأمين العام بشأن أهمية التشديد على منع نشوب النزاعات، لأننا نبذل قدرا كبيرا من الطاقة والموارد للتعامل مع تلك التي تنشأ بدلا من منع حدوثها أساسا. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى نداء يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ الذي طالبت فيه مجموعة من ٥٩ بلدا، منها أوروغواي، من خلال بعثاتها في جنيف، بوضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات.

اليوم، فإن حماية حقوق الإنسان جزء من ولايات تسع عمليات لحفظ السلام وخمس من البعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، تعتقد أوروغواي أن عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام تسهم في فعاليتها في تحقيق الأغراض التي نشرت من أجلها. ولذلك من الملائم أن يتلقى مجلس الأمن تقارير دورية عن كل حالة، بلا استثناء، توجد فيها انتهاكات

خطيرة لحقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يولي اهتماما أكبر للعلامات، من قبيل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تسبق بدء نزاع أو تصاعده، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكنه أن يتخذ بها التدابير في الوقت المناسب لمنع نشوب النزاع. والواقع أنه كلما جرى كشف تلك العلامات في وقت أبكر كلما كان أمام المجلس مزيد من الوقت لاتخاذ إجراءات للتخفيف من العواقب المحتملة.

وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية العلاقة في التعاون وتدفق المعلومات بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان من خلال إجراءات وآليات والمعلومات التي تمكنهما من تنسيق إجراءاتهما في إطار ولاية كل منهما وتطوير قدرات الوقاية للنظام. ولئن كان جليا أنهما هيئتان مستقلتان بمهام مختلفة، ينبغي ألا يكون ذلك عقبة أمام أهمية كفالة تكاملية عملهما.

السيد أبو العطا (مصر): يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس.

لقد مر أكثر من ٧٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها الذي أرسى قواعد راسخة لدعم وتعزيز ركائز التعاون الدولي في المجالات الثلاث الرئيسية لعمل المنظمة، والمتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية واحترام وحماية حقوق الإنسان. لم يكن ميثاق المنظمة مجرد وثيقة دولية ملزمة قانونا، وإنما نتاج لتجربة إنسانية أليمة تمخضت عن ويلات الحرب العالمية الثانية، استخلص منها المجتمع الدولي عددا من المبادئ والمقاصد والقواعد الأساسية والتي تضمينها في الميثاق. وارتقت منذ ذلك الحين إلى أعلى مراتب القواعد الآمرة ولتكون دستور العمل الدولي المشترك.

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة ولاية مجلس الأمن في تناول الحالات التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين دون غيرها، فيما خول أجهزة وآليات أخرى، على رأسها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، بتعزيز التزام الدول بحقوق الإنسان وتطوير المبادئ التي يتم من خلالها تناول أوضاع حقو الإنسان في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإن مصر تبدي انزعاجها إزاء الافتئات المستمر من قبل مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما السعي إلى توسيع ولاية المجلس من خلال تناول عدد من الموضوعات التي تندرج، وفقا لأحكام الميثاق، ضمن الاختصاصات الأصيلة لهذه الأجهزة. كما تعرب مصر عن قلقها إزاء إصرار البعض على استخدام الهدف المشترك لتعزيز حقوق الإنسان كمدخل خلفي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وإدراج حالات على جدول أعمال مجلس الأمن لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ولا يعني ما تقدم أن مصر لا تؤمن بوجود روابط وثيقة بين الركائز الثلاث الرئيسية لعمل الأمم المتحدة، بل إيماننا بهذا الترابط قائم وقوي. وإنما نود الإشارة هنا إلى أن مواجهة التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم اليوم وتحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بالارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان يستلزم بلورة مقترب شامل يقوم على الحوار الصادق والبناء، والتعاون الدولي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، نرى أن مجلس حقوق الإنسان بما لديه من آليات وقدرات في هذا الصدد، ولا سيما آلية المراجعة الدورية الشاملة، إنما يمثل المحفل المناسب الذي يتيح لدول العالم الانخراط في مثل هذا الحوار البناء.

ولعلنا في هذه المرحلة الدقيقة التي يشهد فيها العالم كل تلك التحديات، نسعى لتعزيز دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات، ومد جسور التفاهم والتعاون بين الشعوب بحيث تكون الأمم المتحدة بوتقة للتعايش والاحترام المتبادل بين الثقافات المختلفة. ومن هنا نؤمن بدور الأمم المتحدة، من خلال الآليات المعنية وفي إطار احترام مبادئ ومقاصد الميثاق في تعزيز

معاني التسامح واحترام التعددية بمنأى عن التسييس والانحياز، وعدم الموضوعية، وازدواجية المعايير، واستخدام المبادئ النبيلة لحقوق الإنسان كأداة للاستهداف بصورة انتقائية ولأغراض سياسية ضيقة. ومن هنا، نطالب بأن تتم معالجة كافة قضايا حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومنصفة، ووفقا للأطر المنظمة لتناولها، حرصا منا على مصداقية الأمم المتحدة.

وختاما، فإن ما يشهده العالم اليوم من استقطاب ونزاعات طال أمدها لسنوات وعقود، وانتشار الارهاب، وازدياد أعداد اللاجئين، وتفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية، هو نتاج لتطبيق معايير مزدوجة، وانتهاك لمبادئ ومقاصد وقواعد الميثاق وطرح تفسيرات مغلوطة تغليباً لمصالحها الذاتية الضيقة. إننا ننأى بأنفسنا عن محاولات إقحام مجلس الأمن في تأجيج هذا الاستقطاب والابتعاد بدوره عن الولاية التي أوكلها له الميثاق.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. إن حقوق الإنسان هي حقوقٌ عالمية. ونحن جميعا كحكومات علينا التزام بتعزيزها وحمايتها. وكما قال النائب السابق للأمين العام يان إلياسون كثيرا – وأعتذر عن تكرار ما سمعنا جميعا مرات كثيرة –

”لا سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام، ولا سلام أو تنمية بدون احترام حقوق الإنسان“.

تكريما له وتذكرة لنا جميعا، فمن المفيد أحيانا أن نعود إلى ديباجة هذا الكتاب الرائع والملهم. قال المؤسسون ”آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. ونحن نكرر هذا هنا كثيرا، لكن علينا ألا ننسى أن النص يمضي ليقول،

”وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، .... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

يمكنني أن أتوقف هنا، لكن لدي بضعة أشياء أقولها.

أولا، إن مجلس حقوق الإنسان – كما قيل هنا اليوم – في صميم هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويستحق منا المشاركة الكاملة. لكن حقوق الإنسان في صميم عمل مجلس الأمن أيضا. ونحن نرى ذلك في مناقشاتنا كل يوم تقريبا. كان لحقوق الإنسان دائما دور في عمله. غير أنه ينبغي لنا إيلاء مزيد من الاهتمام والاعتبار للكيفية التي يمكن بها زيادة إدماجها. الصلة المتأصلة بين حماية وتعزيز حقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين واضحة ومجسدة في الميثاق. يمكن أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان – المدنية منها والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – مسببات للنزاع. وعلى العكس من ذلك، فإن احترام وحماية حقوق الإنسان يسهم في معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للقلاقل، وبالتالي المساعدة على منع نشوب النزاعات وتسويتها وتوطيد السلام.

وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. إننا نؤيد تماماً التزامه بحقوق الإنسان باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة في جميع أركانه. ونتفق تماماً مع أن حقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من النجاح في تنفيذ كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وتشجعنا التدابير الملموسة التي اتُّخذت والتي تهدف إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة للكشف عن بوادر الأزمة الوشيكة والاستجابة المبكرة لها. وفي هذا الصدد، تشكّل

مبادرة حقوق الإنسان أولاً مثالاً مفيداً لنهج يشمل الركائز الثلاث لتقديم تحليل مبكّر وضمن السياق يركّز على الوقاية.

لقد تطور نهج مجلس الأمن إزاء حقوق الإنسان على مر الزمن. وعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، شهدنا اتجاهاً إيجابياً مع نمو كبير في المهام المتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات السلام. وقد باتت عناصر حقوق الإنسان الآن محورية تقريباً في جميع ولايات عمليات السلام، مما يحسّن جودتها وفعاليتها. وهذا يشمل بناء القدرات للدول المضيفة وإبلاغ مجلس الأمن. وفي شباط/فبراير، نظمت أوروغواي والسنغال والسويد اجتماعاً بصيغة ”آريا“ بشأن عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام لكي نتعلم من الخبرة المكتسبة حتى الآن ومناقشة كيفية تعزيز هذا العمل.

وكان من التطورات الإيجابية الأخرى الإحاطات من مفوضية حقوق الإنسان بشأن حالات معينة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، عالج المجلسُ حقوقَ الإنسان فيما يتعلق بكل من الشواغل الموضوعية والقطرية.

وإن تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد أسهم ويواصل الإسهام في زيادة التركيز على حقوق الإنسان داخل المجلس، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام. فهذه المنظمات لها أهداف واضحة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما كجزء من الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات. ومع ذلك، وحتى إذا كانت هذه الاتجاهات إيجابية، فمن الواضح أنه لا يزال يتعين علينا القيام بعمل أفضل.

إن حقوق الإنسان ذات صلة بأعمال مجلس الأمن في جميع المراحل الثلاث لدورة النزاع: قبل نشوبه وأثناءه وبعد انتهائه. ونحن بحاجة إلى تكثيف العمل في المراحل الثلاث جميعها.

أولاً، تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان للشعوب على عاتق الدول. وعدم القيام بذلك يؤدي إلى تآكل الثقة داخل المجتمع وزيادة الخوف والريبة والإقصاء وزرع بذور عدم الاستقرار والنزاع. وتتعلق بعض أسباب النزاعات المسلحة المتكررة بملكية الأراضي والحقوق اللغوية وحقوق الأقليات. إن رصد احترام جميع حقوق الإنسان – الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الوقاية. ويمكن أن تكون الاستجابة المبكرة للانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان فعالة في منع النزاعات قبل أن تصبح تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ثانياً، لا بد من التمسك باحترام القانون الدولي أثناء النزاعات، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومما يؤسَف له أن الاتجاه معاكس لذلك تماماً. لقد ثبتت العلاقة بين النزاع والتمييز ضد المرأة، ما يجعل احترام حقوق المرأة شاغلاً أمنياً. وإن الرصد والإبلاغ عن جميع حقوق الإنسان أثناء النزاعات أمر حاسم، بما في ذلك حماية المدنيين والمدارس والمستشفيات.

ويجب أن تكون عناصر حقوق الإنسان هي المعيار في جميع عمليات السلام. وينبغي أن يكون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها نهج البعثة بأكملها. وينبغي تعزيز إدماج حقوق الإنسان في جميع جوانب عمليات السلام وكذلك في تقارير الأمين العام. ويجب أن تموّل ولايات حقوق الإنسان التي يقررها مجلس الأمن بشكل كاف ومستدام.

وأخيراً، فإن حقوق الإنسان أساسية في توطيد السلام في البلدان الخارجة من النزاع. ويتطلب بناء مجتمعات مستدامة وسلمية نهجاً شاملاً يجمع بين السلام والأمن والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ومثلما أن عدم احترام حقوق الإنسان يمكن أن يكون حافزاً للنزاع،

فإن إطاراً شاملاً لحقوق الإنسان يكفل الاعتراف بحقوق جميع الأفراد والجماعات داخل المجتمع واحترامها هو أمر بالغ الأهمية لبناء السلام المستدام. وينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، تحسين دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك سيادة القانون. وإنهاء الإفلات من العقاب هو أيضاً ذو أهمية رئيسية للمصالحة. فثقافة الإفلات من العقاب هي نزعة مروعة.

وأهمية ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وخروقاتها أمر ذو صلة في المراحل الثلاث جميعها. ولا بدّ لمجلس الأمن من أن يفعل أفضل من ذلك. وهناك أمثلة عديدة على أماكن حدوث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وحيث كان يمكن لاتخاذ إجراء مبكر من جانب مجلس الأمن أن يُحدثتغييراً. إن التقاعس عن اتخاذ إجراءات يخذل الضحايا ويقوّض شرعية المجلس. ويجب أيضاً ألا ننسى الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد.

إن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ونتفق اتفاقاً كاملاً مع ذلك. وينبغي أن يظل الحال كذلك، ويحتاج مجلس حقوق الإنسان إلى دعمنا الكامل في تنفيذ ولايته. ومن الواضح أيضاً أن حقوق الإنسان تشكل جانباً حاسماً من ولاية مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. وهذه هياكل متعاضدة.

إن الآليات والإجراءات الخاصة لمفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان هي مصدر معلومات مستقل وموثوق ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد منه بشكل أفضل في عمله وذلك، في جملة أمور، بأن يدعوها إلى إحاطة المجلس بانتظام بشأن المسائل الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان – قبل نشوب النزاعات وأثناءها وبعد انتهائها. إن آليات الإنذار المبكر والمعلومات المستقلة وذات الصلة الآتية من الميدان أمر حاسم لكي يقيّم مجلس الأمن النزاعات تقييماً فعالاً ويمنعها ويواجهها.

وينبغي لإحاطات الأمانة العامة المقدّمة إلى المجلس أن تشمل حقوق الإنسان كجزء من تحليل أوسع نطاقاً للنزاعات، استناداً إلى كامل منظومة الأمم المتحدة لدعم صنع القرار في المجلس.

وقد أبلغ الأمين العام مجلس حقوق الإنسان، متحدّثاً في جنيف في وقت سابق من هذا العام، بأنه ”ربما تكون أفضل أداة وقاية لدينا هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات المستمدة منه“. وإذا أردنا أن نفي بمسؤوليتنا الكاملة عن منع نشوب النزاعات وصون السلام فلا بدّ من أن تكون حقوق الإنسان في صميم أعمالنا. ويجب علينا أن نفعل ما هو أفضل ويمكننا ذلك.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضاً نود أن نشكر الأمين العام على مشاركته في مناقشة اليوم.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إلى جانب صون السلام والأمن والقضايا الإنمائية، هي أمور أساسية لأنشطة الأمم المتحدة. ويتضمن بياني نفس الاقتباس من ميثاق الأمم المتحدة الذي استشهد به للتو الممثل الدائم للسويد. ويسعدني أن وفدينا يريانه على نفس القدر من الأهمية اليوم. ولكني لست واثقاً مما إذا كان بياني سيتفق مع التعليقات التي سمعتها للتو.

على مر السنين، وضعت المنظمة مجموعة واسعة من الأدوات وشغّلتها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ولم يكن مجلس الأمن قط جزءاً من تلك الأدوات ولا هو الآن كذلك، ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عندما يثير مجلس الأمن بعض المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وطوال

فترة وجود الأمم المتحدة، تجنب أعضاء مجلس الأمن إدراج موضوع حماية حقوق الإنسان في جدول أعماله. وهذا ليس بالمصادفة.

فهناك جوانب مختلفة للموضوع موجودة بالفعل في عمل المجلس. ويجري دورياً تناولها أثناء المناقشات المواضيعية أو القطرية. بيد أن الغرض من مجلس الأمن ليس تنفيذ مهام ضمان احترام حقوق الإنسان وهو ليس مكيفاً لتحليل موضوعي للحالة في هذا المجال. إنه هيئة لها صلاحيات فريدة في اتخاذ القرارات، بما في ذلك تلك التي تنص على استخدام القوة في الحالات التي تشكل تهديداً للسلام أو خرقاً للسلم أو عملاً من أعمال العدوان. وفي إطار هذه الولاية، لا يمكن للمجلس أن يكون بمثابة منتدى للمناقشات المتعلقة بحالات حقوق الإنسان، أينما كانت.

ولا يوجد صك دولي لحقوق الإنسان ينص على فرض أي رقابة أو مهام أخرى من قبل مجلس الأمن في هذا الميدان. ولا يمكننا أن نتفق مع التأكيد الوارد في المذكرة المفاهيمية التي أعدت للجلسة، والتي ينبغي بموجبها اعتبار انتهاكات حقوق الإنسان مسألة تتعلق بالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وليس للمجلس سوى تلك السلطات التي تملكها الدول الأعضاء. والسعي إلى تجاوز تلك السلطات يتعدى على اختصاص الدول أو الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والتي يتمتع كل منها بمهامه ودوره. وقد عقد مجلس الأمن جلسة في آب/أغسطس ٢٠١٤ اتخذ فيها القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7247). وقد علّق الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير تشوركين، على المناقشة على النحو التالي:

”استناداً إلى بعض المقترحات التي استمعنا إليها، فإن بوسع المرء أن يستنتج أنه يمكن الاستغناء عن العديد من الهيئات والهياكل التابعة للأمم المتحدة، باستثناء مجلس الأمن“ (S/PV.7247، الصفحة ٢٦).

ويبدو أن هذه النتيجة ستكون ذات صلة بجلسة اليوم ويمكن الأخذ بها.

ونشاطر أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء إدراج قضايا حقوق الإنسان في مجلس الأمن مخاوفهم وكيف يمكن لمحاولة إدراجها، المشوهة من خلال النظر إليها بعدسة الوقاية من المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين، أن تحوز على أداة لممارسة الضغط السياسي والعسكري على البلدان الأخرى. إن توسيع عنصر حقوق الإنسان داخل المجلس سوف يؤدي إلى مزيد من الانتقاد.

إن ذلك النقد له ما يبرره تماما على أساس أنه يتجاوز ولاية المجلس، فالتسييس والمعايير المزدوجة في عمله، إجمالا، تقوض الثقة في مجلس الأمن نفسه.

إن منع نشوب النزاعات مسألة هامة في سياق صون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، من المستحيل ضمان احترام حقوق الإنسان من دون ضمان السلم والأمن المستدامين والنجاح في منع نشوب النزاعات. ومن المستحيل العمل بفعالية على تعزيز وحماية هذه الحقوق حيثما تراق الدماء ويقتل المدنيون. فمنع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها متطلبان رئيسيان لتصويب حالات حقوق الإنسان، وليس العكس.

نحن لا نتفق مع النهج الذي يعتبر انتهاكات حقوق الإنسان شرطا مسبقا رئيسيا للنزاع المسلح أو أن حماية حقوق الإنسان أداة رئيسية لمنعها أو ترياقا لها. ولكن الممارسة تبين خلاف ذلك. إن هدف منع نشوب النزاعات يتناقض تماما مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ويقوض سيادتها تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان. والأمثلة كثيرة على ذلك. في السنوات الأخيرة، شهدنا مآسي مماثلة في العراق وليبيا وفي

أماكن أخرى. ونتيجة للأزمات الخطيرة التي تزعزع استقرار مناطق بأسرها، شهدنا زيادة في التهديدات الإرهابية وإنشاء مناطق واسعة تسودها الفوضى والعنف. لذلك من المستحيل ليس فقط ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية البسيطة، ولكن أيضا الحق الأساسي في الحياة.

تقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات المسلحة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على عاتق الدول. إن هدف الأمم المتحدة يتمثل في تعزيز التعاون الذي يحسن قواعد القانون الدولي وتيسير إنشاء وتطوير إمكانات مؤسسات الدولة، مع احترام سيادتها وتقسيم العمل داخل المنظمة نفسها. يؤيد وفدنا الرأي القائل بأن من المهم وضع أهداف من أجل منع نشوب النزاعات وضمان حقوق الإنسان. غير أن الأمر الذي لا يمكننا قبوله هو التفسير المقترح للعلاقة بينها، وهذه الاستنتاجات البعيدة المدى قائمة على أساس مصطنع. ونرى، وفقا لولاية المجلس، أن أفضل مساهمة يقدمها أعضاء مجلس الأمن ربما تتمثل في زيادة فعالية حماية حقوق الإنسان لضمان إحلال السلم والأمن الدوليين وتسوية.

ختاماً، كالعادة أود أن أبدى بعض التعليقات على البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. وهي طريقة ناجعة لتقوض نظريتنا بشأن ضرورة تجنب تسييس مناقشة اليوم وجعلها تحيد عن أهداف المناقشة. إنها طريقة تعمل على إدامة حملة الدعاية والإعلام ضد روسيا وتنم عن كراهية عامة لروسيا، ودليل واضح على ممارسة الكيل بمكيالين. كذلك تنتقد حكومة أوكرانيا هياكل الأمم المتحدة لانتهاكها حقوق الإنسان، بما في ذلك بعثة الرصد التي تطرق إليها ممثل أوكرانيا. هناك أنباء عن اعتقالات غير قانونية واختفاءات قسرية، وعنف جنسي، وتعذيب السجناء في بعض الحالات، وممارسة الضغط على السلطة القضائية، وعدم إحراز تقدم في معالجة المآسي في أوديسا وغيرها من المناطق، وظهور الجماعات المتطرفة الراديكالية، وثمة مسائل تتعلق بحرية التعبير وحرية الصحافة، واستبعاد اللغة الروسية من المشهد الإعلامي، والحصار الاقتصادي الحقيقي في البلد. والقائمة طويلة، ولكن الوفد الأوكراني يفضل ملاذاة الصمت إزاء هذه الحقائق.

أما فيما يتعلق بشبه جزيرة القرم، فأود أن أؤكد للمجلس أن تلك المنطقة يعيش فيها الشعب الروسي بسلام، وأن أي مسائل تتعلق بالنزاع المسلح لا تمت بأي صلة لشبه جزيرة القرم. ولا توجد أي مسائل تتعلق بحقوق الإنسان منذ انضمامها إلى روسيا. لمدة تزيد عن ٢٠ سنة من الاستقلال، حيث أنها كانت جزءا من أوكرانيا، فإن أوكرانيا لم تفعل شيئا لتحسين مسألة فقدان تتار القرم. وعلى الرغم من التوصيات العديدة المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لم تبدأ كييف إلا حاليا بتسخير تلك المسألة للدفع قدما ببرنامجها السياسي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم وعلى المرونة لكفالة موافقة أعضاء مجلس الأمن على المضي في مناقشة اليوم.

أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

كما ذكر سابقا زميلنا السويدي فإن الأمم المتحدة منذ إنشائها ما انفكت تكرر إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقيمته. وبناء على ذلك، فإن تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز، من بين مقاصد الأمم المتحدة. ومن بين عوامل هامة أخرى، يعتبر ذلك ضرورة لتهيئة الظروف المفضية إلى الاستقرار والرفاه، وهي لازمة لإقامة علاقات سلمية وودية بين الأمم. ومما يجدر ذكره، كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة وتعزز بعضها بعضا. فقد

أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي مفهوم عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وتشابكها وعدم قابليتها للتجزئة، أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية. وجاء فيها أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي التعامل مع جميع حقوق الإنسان على نحو يتوخى الإنصاف والتكافؤ، على قدم المساواة وبنفس القدر من التشديد.

وفي هذا الصدد، لا يوجد تجسيد أفضل لذلك المفهوم الدقيق لحقوق الإنسان من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي جعلت شعارها بألا يتخلف أحد عن الركب. وبالتالي، ليس هناك خلاف كبير بشأن أهمية احترام حقوق الإنسان، كما تم تصوره في الوثيقة الآنفة الذكر من حيث تعزيز السلام والاستقرار. وفي ضوء تطور طبيعة النزاعات، هناك اعتراف متزايد مؤداه أن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يسهم إسهاما إيجابيا في تعزيز السلام والاستقرار، بينما يؤدي تجاهلها وانتهاكها السافر إلى زيادة عدم الاستقرار والفوضى. لذلك يولي مجلس اهتماما أكبر لقضايا حقوق الإنسان في سياق التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

كما ورد عن حق في المذكرة المفاهيمية، فقد تلقى مجلس الأمن إحاطات إعلامية بشأن قضايا حقوق الإنسان كجزء من نظره في الحالات القُطرية والقضايا المواضيعية، بما في ذلك حماية المدنيين، والاتجار بالبشر، وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن، في جملة أمور. وهناك عدد من القرارات الهامة التي تمخضت عنها تلك المناقشات والتي لا تزال توجه عمل المجلس في مجال الصلات بين حقوق الإنسان والسلام والأمن.

أُنيطت ولايات للعديد من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لرصد حالات حقوق الإنسان. ومع ذلك، يبدو من البديهي لنا أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لا تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. وبعبارة أخرى، يعتبر المجلس أنها تدخل في إطار مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. بيد أن مجلس حقوق الإنسان هو الجهاز الرئيسي حقا داخل منظومة الأمم المتحدة المسؤول عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والنظر في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق الفعّال وتعميم منظور حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة.

كذلك فإن مسائل حقوق الإنسان تشكل جزءا هاما من عمل اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة خلال دورتها السنوية، وهي لجنة تتناول في جملة مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك تقارير الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان واعتماد العديد من مشاريع القرارات المقدمة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان. لذلك، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل مركزا على الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة به على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة وألا يتعدى على صلاحيات الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وتكرار أعمال هذه الهيئات لن يكون غير متسق فحسب مع مبادئ الميثاق، بل وسيؤدي إلى انقسام وفرقة لا داعي لهما. وفي وقت لا يستطيع فيه المجلس حتى التوصل إلى أرضية مشتركة لمعالجة المسائل الأكثر إلحاحا للسلم والأمن الدوليين، فإن ذلك سيزيد من تقويض قدرته على الاضطلاع بفعالية بمسؤوليته الرئيسية.

بطبيعة الحال، لا يمكننا أن نتجاهل الحاجة إلى تحسين فعالية وكفاءة مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في الاضطلاع بولاياتها، ولكن المسؤولية عن ذلك تقع ضمن ولاية هيئات رئيسية أخرى للأمم المتحدة، وأهمها الجمعية العامة. وغني عن القول إن المناقشات بشأن قضايا حقوق الإنسان دائما ما تنحو إلى أن تكون أيديولوجية وتعرضها للتسييس وعدم الاتساق في التعامل

مع حالات حقوق الإنسان يجعل من الصعوبة بمكان بناء توافق الآراء اللازم في إطار العضوية الأوسع للأمم المتحدة. لكن الحل ليس استبدال مهام تلك الأجهزة والآليات الأخرى، إنما هو تحسينها وتعزيزها بحيث يمكنها الوفاء بالمسؤوليات الموكلة لها بفعالية.

بيد أن ذلك لا يعني أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبقى غير مبال بالحالات الخطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. ينبغي أن يكون المجلس قادرا على استخدام كامل المجموعة الواسعة من الأدوات المتاحة له، من أجل الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة للحالات التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين. وللأسف، فإن سجل مجلس الأمن في هذا الصدد ليس مطمئنا، وكان محل الكثير من النقاش السياسي والأكاديمي منذ فترة طويلة. وتأخر بلا شك بدء المجلس في القيام بالمزيد من النقد الذاتي.

وفيما يخص المضي قدما، سيتعامل مجلس الأمن بشكل أفضل مع حالات حقوق الإنسان عن طريق تعزيز علاقاته البناءة والتكاملية مع الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة والاستفادة من أدواتها وخبراتها. ولكن، كما تمت الإشارة إلى ذلك بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) فإن المبدأ العام الذي يتعين التقيد به هو ضرورة أن تعمل جميعا في إطار ولاية كل منها وأنه ينبغي أيضا عدم إغفال دور الأمين العام. وله أن يوجه انتباه مجلس الأمن إلى التجاوزات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، استنادا إلى تحليله وتقييمه وحده دون غيره لحالات محددة لحقوق الإنسان، ولكن مع الوعي الكامل بضرورة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نرحب في مجلس الأمن اليوم بالأمين العام، الذي يعتبر حضوره اليوم مهما بقدر ما هو محل تقدير.

إن انتهاكات حقوق الإنسان التي تثير الكراهية هي السبب المباشر للتوترات وأعمال العنف، وأحيانا إلى حد زعزعة استقرار بلدان ومناطق بأكملها. ولهذا السبب، اتخذ مجلس الأمن تدابير لمنع الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان في إطار ولايته بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين. إن المناقشة الهامة اليوم، التي أود أن أشكر الرئاسة الأمريكية عليها، تتيح لنا فرصة طيبة للتفكير في كيفية تعزيز عمل المجلس في أقرب وقت ممكن في أوقات الأزمات وأيضا أثناء النزاعات، من حيث الوقاية والحماية والجزاءات، التي تشكل أدوات أساسية لصون السلام واستعادته والحفاظ عليه.

والصلة بين حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين واضحة، ويشهد مجلس الأمن ذلك الواقع بشكل يومي. وبدأ كل شيء في سورية، قبل ست سنوات، بانتهاك صارخ لكرامة وحرية مراهقين صغار في مدينة درعا. وأدت هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل بشار الأسد، وهي انتهاكات لحرية التظاهر والتجمع السلمي، فضلا عن التعذيب والاختفاء القسري، إلى النزاع الذي نشهده اليوم، والذي يزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ولا يزال بشار الأسد مذنبا بارتكاب جرائم خطيرة بمنطقه الخطأ الذي يوحي له بأنه سيتمكن من خلال القمع التام، من إنهاء حالة تسبب هو فيها. وتتمثل مسؤوليتنا في وضع حد لحالة الاندفاع المتهور التي تواجهنا. ولطالما عملت فرنسا لتمكين مجلس الأمن من تحمل مسؤوليات حقوق الإنسان من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، كان مجلس الأمن مبتكرا دائما على أربعة مستويات على الأقل.

أولا، اعتمد المجلس ولايات لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تمكنها من توثيق الانتهاكات ومساعدة السلطات في مجالات سيادة القانون والأمن والعدالة، ولا سيما في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن يظل لدى عمليات حفظ السلام الوسائل اللازمة للتنفيذ الكامل والفعال لتلك الولايات. ويقع على كاهلها واجب أن تكون قدوة تحتذى. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المكثفة التي يبذلها الأمين العام، ولا سيما سياسة عدم التسامح إطلاقا مع حالات الاعتداء الجنسي. واستخدم مجلس الأمن، نُظم جزاءاته لإدراج المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان في قوائمه، كما هو الحال مثلا فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب تعزيز هذه الممارسة.

ثانيا، يتعين على المجلس إنشاء آليات خاصة بحقوق الطفل وحقوق المرأة. وقد حققت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن الموضوع، تقدما كبيرا على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، بما في ذلك في حالات غير مدرجة على جدول أعمال المجلس. وما فتئت فرنسا رائدة في هذا المجال وفي طليعة جهود المجتمع الدولي، وقد حشد بلدي الجهود مرة أخرى في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ مع اعتماد مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إننا نشكر السويد على رئاسة الفريق العامل. ونشيد بالسيدة ليلى زروقي، ولا نشك في أن فرجينيا غامبا ستقوم بمهمتها بنفس القدر من الاقتناع والكفاءة شأن سلفتها. وقد أحرز تقدم كبير في حماية المرأة ومشاركتها منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا يزال يمكن لخطة المرأة والسلام والأمن، بل ولا تزال بحاجة، للمضي قدما.

ثالثا، قام المجلس بدوره في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، الذي ينبغي وضع حد له، من أجل ضمان إحلال السلام الدائم. ودعم إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يمكن مواطني أفريقيا الوسطى من تحمل مسؤولياتهم. وبشكل تكميلي، عندما لا يمكن القيام بشيء على الصعيد الوطني، ينص نظام روما الأساسي على إمكانية تقديم مجلس الأمن إحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حالة سورية، كما نعلم، تمت مجابهة اقتراح فرنسا بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية بحق النقض. لا يمكننا ترك الأمر عند هذا الحد. لقد أظهرت التجربة الأخيرة أن حق النقض لا يمكن أن يكون امتيازا غير مشروط، إذا ما أردنا أن يتمكن مجلسنا من الاضطلاع بمسؤولياته كاملة، لا سيما في مواجهة الجرائم الجماعية. وهذا هو المقصود من المبادرة التي أطلقتها فرنسا والمكسيك بشأن الحد من استخدام حق النقض. ويؤيد ما يناهز ٩٩ دولة المبادرة اليوم، ولا تزال الحركة مستمرة. وأخيرا، أجرى المجلس حوارا مفيدا مع هيئات حقوق الإنسان بأشكال مختلفة. ويمكن لتبادل وجهات نظرنا أن يكون أكثر تواترا.

ولكي نسمح لمجلس الأمن بالاضطلاع بدور أكثر فعالية، تقترح فرنسا العمل على عدة مسارات. يتضمن المسار الأول شمول الإحاطات الإعلامية للممثلين الخاصين للأمين العام لمعلومات أكثر منهجية وأكثر شمولا بشأن حالات حقوق الإنسان التي جمعتها عمليات حفظ السلام وأفرقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ويشمل المسار الثاني أن يتكلم المفوض السامي لحقوق الإنسان كلما دعت الضرورة في مجلس الأمن بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن تشكل علامات إنذار أو أسبابا للتراع أو عوامل تفاقم أزمة قائمة بوضوح فعلا. وهذا أمر حتمي بالنسبة لبوروندي، حيث تشكل الدعوات إلى ارتكاب

أعمال عنف وحالات التعذيب والاغتصاب التي نقلها لنا المفوض السامي، مصدر قلق عميق لنا.

ويتجلى المسار الثالث في البحث عن المزيد من التآزر مع مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة التي ترتبط بها فرنسا ارتباطا وثيقا. ولا ينبغي عزل مجلس الأمن عن عمل مجلس حقوق الإنسان، الذي جعلت الجمعية العامة منه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لحماية تلك الحقوق. ويجب أن يتاح للإجراءات الخاصة مثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، إمكانية الوصول الرسمي إلى مجلس الأمن لكي تنبهنا وتشير علينا بالإجراءات الواجب علينا اتخاذها.

وأخيرا، فإن الزيارات الميدانية لمجلس الأمن يجب أن تكون بمثابة فرصة للقيام باتصالات منهجية مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أسهمت زيارة المجلس الأخيرة إلى حوض بحيرة تشاد إسهاما هاما في ذلك الصدد.

إن حماية حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من مسؤوليات مجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وفي التصدي لتهديد السلام أو الإخلال به. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع على نحو فعال بولايته في صون السلام والأمن الدوليين، من دون حماية حقوق الإنسان في جميع مراحل النزاع. وهذا عنصر أساسي في فعاليته وشرعيته على السواء. وبالفعل، فإن الصلات القائمة بين السلام والأمن الدوليين، من جهة، وانتهاكات حقوق الإنسان، من جهة أخرى، واضحة وهي تُبين مدى حسن توقيت الجلسة المواضيعية التي نعقدها اليوم.

ويجب أن يتمكن المجلس، في السياق نفسه، من التصدي للتحديات الإنسانية عندما تترتب عن نزاعات أو تكون عوامل مؤججة لها. وبالتالي، فإن فرنسا تشعر بقلق شديد إزاء ظهور حالات مجاعة مجددا في نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن. ونود أن ينظر مجلس الأمن في ذلك الموضوع، ونقترح كخطوة أولى عقد اجتماع بصيغة آريا خلال الأسابيع القليلة القادمة.

إن حقوق الإنسان هي أفضل دليل لنا في جهودنا الرامية إلى كفالة السلام الدائم والأمن الدولي. ومبادرة الأمين العام لإحلال السلام الدائم والمداولات الجارية بشأن حفظ السلام متقاربة. ويجب علينا مواصلة ذلك الجهد داخل مجلس الأمن بغية تعزيز القدرة على منع نشوب الأزمات وتحقيق السلام الدائم.

فلننهض معا للتصدي لذلك التحدي.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي بعقد رئاسة الولايات المتحدة لهذه الجلسة لمناقشة حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. كما يعرب الوفد السنغالي عن تقديره لفرصة الاستماع إلى بيان الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والذي لا يحتاج التزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى تعريف، على نحو ما بينته إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

يتفق الوفد السنغالي تماما مع النقاط الأساسية الثلاث التي أثرتموها، السيدة الرئيسة، في وقت سابق. وقد مكنتنا مبادرتكم من استئناف هذه المناقشة الشيقة التي غالبا ما تكون حماسية، والتي لم تُستنفد بين أعضاء مجلس الأمن، بشأن الصلات الواضحة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن، فضلا عن الدور الذي يمكن ويجب أن يضطلع به مجلس الأمن في كفالة احترام حقوق الإنسان من خلال منع نشوب النزاعات، عند الضرورة. ولذلك، من حسن الطالع أنكم أدرجتم هذه المناقشة المواضيعية في إطار بند قائم وهام في جدول أعمال مجلس الأمن، ألا وهو، صون السلام والأمن الدوليين من زاوية صلته بحقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات.

ويأمل وفد بلدي أن تسفر مناقشاتنا اليوم على الأقل عن الخروج بفكرة أوضح ورؤية مشتركة، إن لم يكن بتوافق في الآراء، فيما يتعلق بالصلات القائمة بين الأمن والسلام وحقوق الإنسان، وكذلك الدور الذي يجب أن تؤديه مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة من خلال التكامل والتآزر واختصاصات وولايات كل منها المحددة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة وممارسات الأمم المتحدة في الاستجابة للتطورات المؤسفة للتهديدات والنزاعات. وأصبح ذلك ممكناً أكثر من ذي قبل، إذ أن قضايا حقوق الإنسان تُعالج في المجلس على مدار السنوات ال ٢٥ الماضية. وأصبح دور المجلس في دراسة هذه المسائل من زاوية صلتها بالسلام والأمن الدوليين أكثر وضوحا، ولا سيما ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن هيكل بناء السلام الدولي والأمن وبناء السلام، واللذين يستندان إلى تقرير لجنة بناء السلام (S/2016/115).

وبهذه الروح، يشارك بلدي، السنغال، في جلسة اليوم، واضعا في اعتباره مبدأ أن حقوق الإنسان هي إحدى الركائز الثلاث لأنشطة الأمم المتحدة، التي ذُكرت سبع مرات في الميثاق. ولكن من الواضح أنه يجب علينا احترام ولايات كل جهاز فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما ولايات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها وولايات العديد من اللجان من دون أن ننسى، بطبيعة الحال، دور الأمين العام من خلال مختلف ممثليه الخاصين المعنيين بمسائل مواضيعية، بما فيها تلك المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح والمرأة والسلام والأمن ومنع الإبادة الجماعية.

كما يمكنني أن أستشهد بآلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان وشعارها ”حقوق الإنسان أولا“. وهناك أيضا ١٦ عملية لحفظ السلام، تشتمل ١٠ منها على عنصر لحقوق الإنسان جيد التنظيم بشكل أو بآخر. غير أن كل ذلك لن يكون فعالا إذا ما عملت كل هيئة من هذه الهيئات بطريقة منعزلة في الوقت الذي يتفق فيه الجميع على أننا نحتاج إلى مزيد من التآزر والتكامل، على النحو المعرب عنه في عنوان مبادرة ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“. ونحن ننتظر بفارغ الصبر، في ذلك الصدد، قرارات الأمين العام بشأن إعادة تنظيم الأمانة العامة.

ونشير إلى تحفظ آخر بشأن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية في أثناء عملنا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ونظرا لجميع تلك الاختصاصات الوظيفية، دفع التطور المأساوي للعديد من النزاعات الداخلية في عدة مناطق من العالم المجلس في الماضي القريب والبعيد إلى التصرف عندما هددت تلك الحالات التي تخللتها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان السلام والأمن الدوليين، لأنها تنطوي على خطر التسبب في تدفقات هائلة للاجئين تجاه الحدود الدولية وما ينتج عن ذلك من انتهاكات للحدود.

ونُذكر بالأحداث الرهيبة التي أدت، على سبيل المثال – وهناك أمثلة كثيرة أخرى – إلى اتخاذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) بشأن مسألة الأكراد العراقيين والقرار ٦٩٣ (١٩٩١)، الذي أنشأ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والتي أنيطت بها ولاية طموحة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد وتعزيز حقوق الإنسان وحتى إجراء تحقيقات. وفي نفس السنة، لم تُنتهك أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق، عندما دُعي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للمشاركة في مداولات المجلس. ومنذ ذلك الحين، استضاف المجلس ١٥ إحاطة إعلامية كهذه، وفقا للإحصاءات.

ومكنت العديد من القرارات الأخرى من عقد مناقشات بشأن حقوق الإنسان في المجلس، مثل تلك المتعلقة بجنوب

السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك تلك المتعلقة بليبريا وسيراليون. إنني أستعرض هذا التاريخ لأذكر الأعضاء بأن المسألة ليست جديدة وأنها أدت في الماضي إلى نماذج ناصعة للتعاون بين مختلف هيئات الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، وذلك كالحالات التي أنشأ فيها مجلس حقوق الإنسان، على سبيل المثال، لجنة تحقيق وأحال استنتاجاتها إلى الجمعية العامة، التي اتخذت بدورها قرارا يوصي بأن يعمل مجلس الأمن بمشورة لجنة التحقيق.

يبدو لنا أن ذلك هو نوع التعاون الذي ينبغي تشجيعه، وفقاً لروح الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أرحّب بتعريف المجلس لولايات حماية حقوق الإنسان ومنحه إياها في ١٠ من عمليات حفظ السلام الـ ١٦، وكذلك في خمس بعثات سياسية خاصة، مما يثبت عزمه على الإسهام في احترام هذه الحقوق وفعاليتها، لا سيما في أوقات التراع.

وهكذا، وإدراكاً منه لخطورة مسألة حماية حقوق الإنسان في التراعات المسلّحة، أدمج المجلس حقوق النساء والأطفال في عمله بتطبيق مفاهيم المساواة بين الجنسين والحفاظ على مصالح الطفل الفضلى في حفظ السلام. وتكمّل الجزاءات هذه الآليات المختلفة، وأحد معايير تحديد الجزاءات هو انتهاكات حقوق الإنسان. ويذكر المجلس أيضاً مختلف التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن والتي تتضمن توصيات ترمي إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان، والتي تشمل التقرير الذي ذكرته آنفاً.

ولا يخطأن أحد: فهذه المكاسب، رغم أنها قد تكون رائعة، لا تزال هشة ويجب حمايتها بعناية من التهديدات والتحديات المتزايدة التي نواجهها حالياً. والواقع أن المرحلة الراهنة تتطلب أن نأخذ في الاعتبار يومياً الصلات بين الأزمات والتراعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان. ولكن حتى فيما عدا هذه التراعات والانتهاكات، يجب علينا أيضاً معالجة قضايا الفقر وانعدام الأمن الغذائي والأزمات الصحية والمشاكل البيئية وتغير المناخ، التي تشكل أيضاً تهديداً كبيراً للسلام والأمن. ولذلك فمن الأهمية بمكان مراعاة جميع حقوق الإنسان، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وذلك لضمان فعالية السلم والأمن الدوليين.

وهذا هو السبب في أن المجلس، بالإضافة إلى التأكيد في قراراته على أن الركائز الثلاث للمنظمة – السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية – ترتبط ارتباطاً وثيقاً ويعزز بعضها بعضاً.

وفيما يتعلق بزيادة عدد الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان، ولا سيما في حالات التراع، من جانب الدول والجهات من غير الدول – والتي تتضمن، وللأسف، الجماعات المتطرفة والإرهابية – علينا العمل معاً بطريقة منسقة بمزيد من التصميم على إنهاء هذه الأعمال. ولذلك فمن المهم، بوصفنا دولاً مستقلة وذات سيادة، أن نستثمر بشكل كاف في جميع هذه المسائل المختلفة، بما في ذلك مسألة حقوق الإنسان، على أساس الاحترام المتبادل والحوار البناء.

وفي حين أن أحد الأهداف الرئيسية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو وضع حد للتراعات، فهو أمر حيوي أيضاً، في رأينا، لمنع الأزمات وبناء السلام والتنمية على أساس متين. وهذا هو السبب في أن بلدي، السنغال، يودّ أن يكرر مناشدته لتحسين الوقاية استناداً إلى نظم إنذار قوية وموثوقة وضرورة التعاون الصريح بين جميع أصحاب المصلحة، لا سيما في إطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، الذي لديه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص به، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لها بروتوكول بشأن الحكم الرشيد وسيادة القانون والعمليات الانتخابية.

ونود أيضاً أن نشدد على التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عملت في عدد من المناسبات مع الأمم

المتحدة وبرهنت على استباقيتها عن طريق المساعي الحميدة، كما كان الحال في حل الأزمة في بوركينا فاسو، أو من خلال النشر الوقائي، مثلما في ليبريا عام ١٩٩٠ وسيراليون عام ١٩٩٧، ومؤخراً في غامبيا.

وعلاوة على ذلك، فإن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي ترصد حقوق الإنسان وتبلغ عنها، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان باستعراضه الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية، تشكل أساساً مفيداً على الرغم من الحاجة إلى بعض الصقل لمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

وبالتالي يمكن لمجلس حقوق الإنسان، من خلال الجمعية العامة عند الاقتضاء، أن يوجه انتباه مجلس الأمن إلى الحالات التي قد تؤدي إلى النزاع. وإذ نضع في الاعتبار أهمية مرحلة ما بعد النزاع في معاودة الأزمة، يبدو لنا أن من الحكمة مراعاة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جهود بناء السلام وتحقيق السلام المستدام. ولذلك، يرى وفد بلدي أنه ينبغي إيلاء أولوية عليا للحق في التنمية، نظراً لمختلف المبادئ ذات الصلة، التي تشمل المساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمسؤولية، وكذلك التعاون، ولا سيما على الصعيد الدولي.

وأخيراً، يمكن أن تعمل حماية حقوق الإنسان أيضاً بمثابة تدبير لبناء الثقة بين أطراف النزاع المعنية في المفاوضات بشأن إبرام الاتفاقات، إما اتفاقات السلام أو اتفاقات وقف الأعمال العدائية. وهذه صورة واضحة لأهميتها من حيث تحديد الاستراتيجيات السياسية.

إن حقوق الإنسان مسألة شاملة تتعلق بكامل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل مجلس الأمن. وترى السنغال أننا نحتاج إلى تهيئة الظروف من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان الذي يكون فعالاً في أوقات النزاع وأوقات السلام ويشكّل استخداماً تآزرياً أفضل للعديد من الآليات ذات الصلة، في إطار نهج يجمع بين العالمية والترابط والحياد والموضوعية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة. وأرحب بالدعم الواضح من مجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأتفق بشدة مع ما ورد فيها كافة .

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، ليس لأن هذا هو الصواب فحسب، وإنما أيضاً لأنه يمثل حجر الزاوية في السلام والاستقرار والأمن وأداة لمنع النزاعات. ولمجلس الأمن دور رئيسي يؤديه. وهذا ضروري ليتسنى لنا القيام بالمهمة التي أناطنا بها ميثاق الأمم المتحدة. إنه ليس تعدياً على الإطلاق، للأسباب التي بيّنها الأمين العام ببلاغة تامة.

وكثيراً ما ينظر المجتمع الدولي إلى الخلف، بعد انتهاء النزاع، ويستنتج أنه كان ينبغي فعل المزيد في البداية وأنه لم يتم العمل وفقاً لعلامات الإنذار. وكثيراً ما تشمل علامات الإنذار هذه الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان.

قبل خمسة وعشرين عاماً، أبلغ المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً عن مزاعم القتل في رواندا. وبعد ذلك بسنة، قام خلفه بزيارة إلى رواندا ثم حذر لجنة حقوق الإنسان من مخاوفه باحتمال وقوع إبادة جماعية. ونعرف جميعاً الآن عواقب عدم استجابة المجتمع الدولي بحسم لهذه الشواغل.

ويجري اليوم توجيه نفس الأسئلة إلى المجتمع الدولي وإرسال تحذيرات مماثلة في جنوب السودان. ونحن بحاجة إلى الخروج بأفضل الأجوبة.

تبيّن الحالة في سورية أيضاً صلة واضحة بين انتهاكات حقوق الإنسان والنزاع. لقد واجه النظام في عام ٢٠١١ احتجاجات سلميّة من قبل شعبه و لم يردّ عليها بالإصلاح بل بالقمع والعنف. وشهدنا إلى أين أدى ذلك: إلى حرب أهلية، وارتفاع هائل في التطرف العنيف والوفاة والاختفاء القسري، وأزمة لاجئين، وعدم استقرار إقليمي، بل وحتى استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

إن قصة [محسن] المصري، وهو رجل سوري، هي للأسف مجرد مثال واحد. لقد اعتُقل بعد المشاركة في مظاهرة سلمية في بداية النزاع. وتعرض للتعذيب والتجويع والاستجواب على مدى عامين في أربعة مرافق احتجاز ثم نُقل إلى مستشفى تابع للنظام تم وصفه على أنه مسلخ. وهو من الناجين القلائل، فاقتيد إلى سجن صيدنايا السيئ الصيت لسنة أخرى من التعذيب. وقد أُفرج عنه في نهاية المطاف، ولكن عندما عاد إلى دياره صرخ لدى رؤيته خياله في المرآة: فهو لم يعرف نفسه – لقد كان هيكلاً عظمياً ضامراً شاحباً لإنسان يقف حيث كان هو.

وهذا مثال يوضح الضرر الكبير الذي يُحدثه تكرار إساءة استخدام حق النقض في المجلس، لإيقاف المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان في سورية. وهي تعزز يقين النظام السوري بأنه يمكنه الإفلات من العقاب مع ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وستواصل المملكة المتحدة كل ما في وسعها لمساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة ترحب أيضا بمواصلة الأمين العام التركيز على الوقاية. ويشمل ذلك دعمه لمبادرة سلفه المسماة مبادرة حقوق الإنسان أولا، التي تسعى إلى جمع كيانات منظومة الأمم المتحدة، وتعطي الأولوية لحقوق الإنسان، وتعزز العمل المشترك بشأن المسائل الشاملة. كما تسعى إلى كفالة أن تفعل كل ما تستطيعه الأمم المتحدة، ليس الاستجابة فحسب، بل لمنع ارتكاب انتهاكات أو تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد شهدنا مرارا وتكرارا مدى ضررها على السلم والأمن.

وتكتسي مؤسستان تابعتان للأمم المتحدة أهمية بالغة في تحقيق هذا النهج المشترك لحقوق الإنسان. أولا، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوضيته يقدمان دعما قيما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهما يسديان المشورة بشأن الولايات. وينفذان بعثات تقييم استراتيجية في جنوب السودان وليبريا ومالي. ويوفدان بعثات دعم تقني وتشغيلي إلى العراق وكوسوفو، وهذا غيض من فيض السنة الماضية. ونرحب بالتفاعل بين المجلس والمفوض السامي ومفوضيته.

أما الثانية فهي مجلس حقوق الإنسان. وعلى غرار الآخرين، نشعر بالقلق عند تنضم إلى مجلس حقوق الإنسان بلدانٌ ذات سجلات رديئة في مجال حقوق الإنسان. غير أن مجلس حقوق الإنسان يؤدي دورا محوريا في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل تهديدات وشيكة للسلم والأمن. ولكل بلد، بما في ذلك أسوأ المخالفين، يجري استعراض دوري شامل. وعلى كل منها توضيح السياسات والإجراءات. وتقدر المملكة المتحدة أيما تقدير دور مجلس حقوق الإنسان في الإشراف على المقررين الخاصين وآليات التحقيق الأخرى، مثل لجان التحقيق. وتساعد هذه الأدوات التي تكتسي أهمية لعمل المجلس، على الحصول على معلومات موضوعية تم جمعها بطريقة مهنية بشأن كيفية تطور النزاعات المحتملة أو القائمة.

وتتشابك حقوق الإنسان مع الكثير مما يفعله المجلس. وترحب المملكة المتحدة بهذه المناقشة. ولا يستطيع المجلس الاضطلاع بكامل مسؤوليته، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، لصون السلم والأمن الدوليين بدون معالجة حقوق الإنسان كل يوم.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت. ومن الصعب تصور أن هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها المجلس حقوق الإنسان خارج سياق حالة محددة لحقوق الإنسان أو عملية من عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، هناك دائما أول مرة لكل شيء في الحياة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وجلسة اليوم في الواقع تتناسب تماما مع رؤيتنا الشاملة للأمن حيث يتعاضد السلام والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وهذا يتفق مع تزايد الاهتمام الذي يوليه المجلس لحقوق الإنسان فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وهناك آراء مختلفة عما إذا كانت حقوق الإنسان تندرج في نطاق عمل المجلس. مع الاحترام الكامل لولايات مختلف هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، من الصعب إنكار الأهمية البالغة لحقوق الإنسان في المنع اليومي لنشوب النزاعات وإدارتها وسيناريوهات ما بعد النزاع.

وفيما يتعلق بالوقاية، غالبا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان غالبا أنجع أوجه التحذير من عدم الاستقرار، ولا سيما عندما تتصاعد وتتحول إلى ارتكاب جرائم فظيعة. وقد أبرز زملائي في المجلس العديد من الأمثلة. وأود أن أورد مثلا. أظهرت الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن تزايد مستويات العنف العائلي وتعرض المرأة للعنف الجنساني، داخل البيت وخارجه، كثيرا ما عكس تزايد التوترات والعسكرة في المجتمع. وهذه المسائل يمكن أن تكون مؤشرا قيما ومصدرا للمعلومات إذا استخدمت كجزء من آلية الإنذار المبكر للإجراءات الوقائية.

وانتقل إلى إدارة النزاعات، إذ غالبا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان من بين الأسباب الجذرية للنزاع، وكثيرا ما تشكل أحد أبرز الجوانب. ويصح ذلك بوجه خاص اليوم، مع لجوء الجماعات المسلحة من غير الدول إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الحرب. فعلى سبيل المثال، يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات التابعة له، العنف الجنسي بوصفه تكتيكا إرهابيا لتحقيق أغراضهم الاستراتيجية والأيديولوجية. وهذا هو السبب في أن المجلس يعترف بضحايا العنف الجنسي كضحايا للإرهاب. ويتزايد استخدام الأطفال كجنود. ولهذا السبب، فإن لدى المجلس الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح.

وخلال فترة العضوية السابقة لإيطاليا في مجلس الأمن، اتخذ المجلس القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي كان أول إقرار بالصلة بين الأمن الدولي والعنف الجنسي. واليوم، ينبغي لنا أن ننظر في الاتجار بالبشر، وكذلك الاتجار بالتراث الثقافي وتدميره بوصفها سبل لتقويض الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات فيما يتعلق بالنزاع وعدم الاستقرار على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بحالات ما بعد النزاع، فإن مجلس الأمن غالبا ما يضع في اعتباره انتهاكات حقوق الإنسان عند صياغة رده مقررا ولايات عمليات حفظ السلام أو معتمدا الجزاءات. وفي ظل هذه الخلفية، وبغض النظر عن المسؤولية الرئيسية للدول عن احترام حقوق الإنسان، نعتقد أن للمجلس دورا يؤديه، بالتضافر مع هيئات الأمم المتحدة المكلفة برصد حقوق الإنسان، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقدم بعض الاقتراحات العملياتية.

أولا، الوقاية تتطلب المعلومات. وينبغي لمجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع مجلس حقوق الإنسان وغيره من الجهات الفاعلة المعنية، وضع استخدام أكثر انتظاما للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان كآلية إنذار مبكر وعنصر حاسم في الجهود المستدامة وطويلة الأجل الرامية إلى منع نشوب النزاعات المسلحة. ولن نكون مجهزين على نحو فعال لمنع نشوب

الأزمات ومعالجتها، إلا عندما تصبح المسألة جزءا ملازما لطبيعتنا. نؤيد مبادرة الحقوق أولا، التي تهدف إلى إحداث تغيير في طريقة التفكير، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع أعمالنا، بما في ذلك عمل مجلس الأمن، وكذلك في إطار التحليل الذي يهدف إلى تقييم خطر جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي، من منظور إنذار مبكر.

ولذلك، نعتقد أن المعلومات المقدمة إلى المجلس من المفوض السامي لحقوق الإنسان والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، مفيدة جدا للتصدي بشكل أفضل للأزمات التي نتابعها بالفعل، والحصول على أفكار ثاقبة بشأن البلدان غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وبما أن الحالات قد تتدهور وتتصاعد لتتحول إلى عنف، ينبغي لهم أن يطلعوا المجلس على أساس أكثر انتظاما. وعلى غرار البلدان الأخرى، انضمت إيطاليا إلى الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وهو يمثل أحد أهداف ترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. فعلى سبيل المثال، نرحب بالإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن.

والأداتان الأخريان الزاخرتان بالمعلومات والمتاحتان للمجلس هما البعثات الزائرة وصيغة ”آريا“. وينبغي أن تشمل البعثات الزائرة التركيز على حقوق الإنسان، كما كان الحال في آذار/مارس الماضي حين رصدت البعثة إلى حوض بحيرة تشاد حالة حقوق الإنسان للمشردين والنساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي. لقد كنت هناك وتأثرت حقا بما شهدته. وهذه الصيغة تزود المجلس بمعلومات وتفاعل إضافيين مع المجتمع المدني. ونتطلع إلى الاجتماع مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية الذي سيعقد يوم الجمعة القادم.

أنتقل الآن إلى التدبير التنفيذي الثاني، إذ ينبغي لمجلس الأمن عند الاستجابة للتراع أن يكلف عمليات حفظ السلام بولاية قوية في مجال حقوق الإنسان. وكما هو الحال غالبا، فإن الجزاءات أو غيرها من الأدوات تستخدم في معالجة استمرار أنماط انتهاكات حقوق الإنسان. ونؤيد إدراج العنف الجنسي بوصفه معيارا منفصلا للجزاءات في آخر تجديد للجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. إن استخدام الجزاءات على نحو أكثر منهجية، وليس على أساس كل حالة على حدة، ضد الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يمكن أن يكون أيضا رادعا قويا لمنع الفظائع الجديدة.

أخيرا، وفيما يتعلق بالمساءلة عن أخطر الجرائم، قد يبدو أن مثل هذا الإجراء يأتي متأخرا بعد اندلاع التراعات وارتكاب الجرائم على نطاق واسع. مع ذلك، ولئن سعى المجلس لاتخاذ الإجراءات على نحو مستمر بغية تقديم الجناة إلى العدالة، فإن بوسع العدالة نفسها أن تكون أداة هامة وحاسمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. ولعل من أوضح الأمثلة على هذا النهج المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اللتان أنشأهما المجلس، فضلا عن عمل المحكمة الجنائية الدولية بطبيعة الحال. وينبغي إنشاء المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وندرك أن الدول الأعضاء قد ترى أحيانا بأن في تلك الجهود شكلا من أشكال التدخل وتقويضا لسيادتها الوطنية، غير أن أكثر ما يهدد سيادة الدولة هو العنف والتراع. ويتعين على المجلس أيضا أن يساعد الدول الأعضاء على منع تكرارهما.

وختاما، هل ثمة حالة واحدة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لا تشمل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؟ إن

لدى المجلس مجموعة كبيرة من الأدوات التي تمكنه من صون السلم والأمن ومنع حدوث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتصدي لها، بما في ذلك مدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن الضوابط المتعلقة باستخدام حق النقض. وفي نهاية المطاف، فإن وحدة مجلس الأمن تمثّل العامل الحاسم في تحقيق الهدف الأساسي: حماية المدنيين.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أشاطر زملائي توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية النيرة اليوم، وأن نؤكد له بطبيعة الحال دعمنا الكامل في جهوده المتعلقة بمنع نشوب النزاعات.

وعندما كنت أستمع إلى زملائي، خطرت لي لحظة التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة دولية ذات أهمية بالغة فيما يتعلق باحترام كرامة الإنسان وتشدد على الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم تجزئتها وترابطها وتدرُّجها بوصفها جزءا أساسيا من القانون الدولي. وكما رأينا فإن التنمية والسلام وحقوق الإنسان هي أيضا على ارتباط وتآزر وثيقين. ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تمكّن المجتمع الدولي من الاتفاق على عدة معايير دولية – مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بل مضينا أبعد من ذلك، إلى الاعتراف بالحقوق الجماعية، مثل الحق في السلام والتنمية، الذي قلّما تطرقنا إليه مثلما كان عليه الحال من قبل، والحق في العيش في بيئة نظيفة وصحية.

وتمثّل حقوق الإنسان اليوم إحدى الركائز الأساسية في الساحة المتعددة الأطراف التي نعمل فيها. ومن الواضح أن العديد من الحالات التي تعيّن على مجلس الأمن التصدي لها ترتبط بتلك الحقوق، نظرا إلى طابعها الشامل لعدة قطاعات. وذلك هو الحال بالنسبة لمختلف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تشمل ولاياتها قضايا حقوق الإنسان. ونرى أن من الأهمية بمكان ضمان أن يعمل جميع المدنيين وأفراد الشرطة والعسكريين في إطار الاحترام المطلق لحقوق الإنسان وللسكان المحليين، فضلا عن أي أطراف ثالثة ذات صلة. وينبغي أن نشدد أيضا على أهمية أن تعمل تلك البعثات على تعزيز حقوق الإنسان وتقييمها ورصدها وحمايتها. وعليه، فإننا ندين بشدة أي شكل من أشكال الانتهاك الجنسي والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية أو أي نشاط آخر ينتهك كرامة وحرية الأشخاص في المناطق التي يتم فيها نشر الجنود وأفراد الشرطة أو الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة.

وندرك أن لكل بعثة خصائصها، ومن الضروري تحليل كل منها على أساس كل حالة على حدة للتقرير فيما إذا كان ضروريا إدراج قضايا حقوق الإنسان في ولاياتها أم خلاف ذلك. وفي ذلك الصدد، سيعتمد النهج المتّبع على السياقات المختلفة التي تؤثر على كل حالة على حدة، ما يعني عدم وجود صيغة واحدة تنطبق على جميع البعثات.

وفي حين أن حقوق الإنسان تشمل المسائل التي نتناولها، فإن من المهم أن نذكر أن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وليس على المجلس أن ينشغل بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بوجه عام. وفي ذلك الصدد، كررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦٠ المتخذ في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، التأكيد على الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وإنشأت مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز الاحترام العالمي لتلك الحقوق وحمايتها. وسلّم القرار أيضا بأهمية الالتزام بمبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية، والقضاء

على أسلوب الكيل بمكيالين وتجنب التسييس عند النظر في قضايا حقوق الإنسان.

ويعمل مجلس حقوق الإنسان أيضا بمثابة منتدى للحوار المتعلق بجميع قضايا حقوق الإنسان، فضلا عن كونه المحفل الرئيسي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الخطيرة والمنظمة. ونود التشديد على عملية الاستعراض الدوري الشامل التي تعدُّ حتى الآن الآلية العالمية الوحيدة لتمكين جميع البلدان من إطلاع المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان في إطار من الموضوعية، علاوة على الحصول على معلومات موثوقة تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان.

وتؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجهات نظر حركة بلدان عدم الانحياز – التي يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها ١٢٠ دولة عضوا، أي قرابة ثلثي عضوية الأمم المتحدة – التي أُعرب عنها في بيان صدر مؤخرا عن مؤتمر قمة الحركة ويوضح موقفها إزاء هذه المسائل. وسأتلو عليكم بعض الفقرات باللغة الإنكليزية الأصل التي صدر بها البيان.

(تكلم بالإنكليزية)

تكرر مجموعة رؤساء دول حركة عدم الانحياز الإعراب عن شعورها بالقلق إزاء استمرار تعدي مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عبر تناوله مسائل تقع تقليديا في نطاق اختصاص هذين الجهازين، وكذلك تدخُّله في مجالات وضع المعايير والشؤون الإدارية وشؤون الميزانية ووضع التعاريف التي تقع ضمن اختصاص الجمعية، وتعرب المجموعة أيضا عن شعورها بالقلق إزاء محاولات مجلس الأمن المستمرة الرامية لاستخدام بعض المسائل المواضيعية قيد نظره، بما فيها المتعلقة بحقوق الإنسان لتوسيع نطاق ولايته إلى مجالات لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتحث المجموعة أيضا المجلس على الالتزام بحدود ولايته وفقا لأحكام الميثاق.

”وتعيد تأكيد التزامها بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان دون تمييز، وتشدد على أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في طابعها العالمي وغير القابلة للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية، إنما هي جميعا حقوق ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا وتعزز بعضها بعضا،

”وتؤكد المجموعة مجددا أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نطاق العالم بأسره دون تمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في امتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

”وأن يعارض المجتمع الدولي ويضع حدا للمحاولات الرامية إلى إحالة بنود جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن، فضلا عن معارضة ووقف تدخل الأخير في اختصاصات وسلطات الجمعية،

”وتؤكد المجموعة مجددا أنه ينبغي لجميع الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة أن تضطلع بالمهام المنشأة في ولايات كل منها فحسب. وفي ذلك الصدد، تكرر المجموعة التأكيد على أن للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أدوارا متميزة ومنفصلة عن بعضها بعضا وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”وتعارض المجموعة ممارسة مجلس الأمن الحالية فيما يتعلق بتناول قضايا حقوق الإنسان التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتدعو المجلس إلى احترام ولايته على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة،

”وترفض المجموعة استخدام مجلس الأمن أداة لتحقيق المصالح السياسية والمخططات الوطنية، ما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع بدلا من الاضطلاع بمهمته المنصوص عليها في الميثاق. وتشدد المجموعة على ضرورة أن يتسم عمل المجلس بعدم الانتقائية والنزاهة والمساءلة، فضلا عن ضرورة الالتزام الصارم بالصلاحيات والسلطات المخولة له من الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

”وترفض استمرار ممارسة مجلس الأمن المتمثلة في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان سعيا إلى تحقيق الأهداف السياسية لبعض الدول.“

(تكلم بالإسبانية)

تلك هي نهاية البيان الذي أدلي به باسم حركة عدم الانحياز.

فالأمر ليس أننا لا نريد مناقشة موضوع حقوق الإنسان. بل إننا نريد مناقشته في منتدى يتفق فيه الأعضاء على الموضوع. إننا نريد منتدى أكثر ديمقراطية وشفافية من مجلس الأمن. إنني أفهم أن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يصرون على بحث الموضوع في هذا المجلس لأنهم هنا طوال العقود الماضية، وسيظلون هنا لوقت طويل. غير أن ذلك ليس هو الحال بالنسبة لثلثي أعضاء المنظمة الممثلين في حركة عدم الانحياز.

وأود أن أستشهد بمثال النشرة الصحفية لحركة عدم الانحياز ومحتوياتها. إنها تسعى إلى تجنب تسييس مواضيع معينة. فعلى سبيل المثال، اتخذت الجمعية العامة عشرات القرارات تدعو فيها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مشيرة إلى أن ذلك الحصار يتسبب في معاناة الشعب الكوبي وأنه يحد من ممارسة بعض الحقوق. غير أنني أعتقد أن كوبا قد خطت خطوات واسعة، في مجال حقوق الإنسان، لتعزيز حقوق معينة. إن حقيقة أن المسألة مسيسة وأن بعض البلدان تستهدف بشأن المسألة تجعل من المستحيل إجراء مناقشة صريحة بشأن الموضوع.

وقد وقعت بوليفيا تقريبا على جميع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فهي من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظام روما الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، دعت بوليفيا كذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى العمل بنشاط في البلد ورصد أنشطة ووضع حقوق الإنسان في بوليفيا.

إنني أسأل المجلس: كم عدد البلدان التي صدقت على كل هذا العدد من صكوك حقوق الإنسان؟ كم منها صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل؟ كم منها صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ كم منها صدقت على نظام روما الأساسي؟ إننا نعتقد أن أحد السبل لضمان ممارسة حقوق الإنسان هو العمل معا في التصديق على تلك الصكوك من أجل كفالة عالميتها.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية اليوم.

إن منع نشوب النزاعات وحلها مسؤولية مقدسة منوطة بمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى التطورات الجديدة في السياق الدولي، أصبحت أسباب النزاعات في جميع أنحاء العالم أكثر تعقيدا وتنوعا، بعوامل

مختلفة مترابطة. ونتيجة لذلك، يجب كذلك أن تتطور الأفكار والوسائل المستخدمة في حل النزاعات، حتى تكون منهجية وشاملة وهادفة. أود أن أبدي الملاحظات التالية.

أولا، ينبغي تركيز الجهود على بناء بيئة دولية أكثر مؤاتاة لمنع نشوب النزاعات. فالهدف من منع نشوب النزاعات هو بناء عالم ينعم فيه الجميع بالأمن. بيد أن أمن فرادى البلدان مترابط. فلا يمكن لأي دولة أن تلتمس الأمن المطلق لها بمفردها، ولا يمكن لأي بلد أن يحصد الاستقرار من الاضطرابات في البلدان الأخرى. وعلى جميع الدول أن تضع مفهوم مستقبل عام مشترك وأن تدعو إلى مفهوم حوكمة عالمية تستند إلى مبدأ الانخراط في مشاورات أوسع، وتقديم مساهمات مشتركة وتقاسم المنافع بغية بناء شراكة عالمية تقوم على الحوار والشراكة بدلا من المواجهة والتحالفات. إننا بحاجة إلى الإصرار على أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام وإلى تنفيذه طوال عملية منع نشوب النزاعات من أجل بناء بيئة عالمية مواتية لمنع نشوب النزاعات. ومن الضروري تنسيق الأمن والحفاظ عليه في المجالات التقليدية وغير التقليدية. ويجب أن نعزز الأمن المستدام مع التنمية المستدامة من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات.

ثانيا، إننا نرى أنه ينبغي للمنازعات بين البلدان أن تعالج على النحو المناسب من خلال الحوار والتشاور. ويتعين على جميع البلدان أن تتقيد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأن تتبع القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، مثل احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم الاعتداء، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن المهم الإصرار على علاقات حسن الجوار، والدعوة إلى الشمول والتعاون والإدارة الفعالة للاختلافات والنزاعات بغية حل النزاعات بالوسائل السلمية مثل الحوار والتشاور. إن هدف منع نشوب النزاعات هو تحقيق السلام. وأي وسائل غير سلمية غير مرغوب فيها.

ثالثا، نحن ملتزمون بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. فللنزاعات العديد من الأسباب الجذرية، مثل الفقر المدقع والتنمية غير المتوازنة ونقص الموارد والنزاعات العرقية والقبلية. ويتعين لعملية منع نشوب النزاعات أن تأخذ في الحسبان الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي لجميع البلدان أن تجعل التنمية أولويتها العليا وأن تعمل معا على المضي قدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بغية تحقيق هدف القضاء على الفقر من العالم في موعد مبكر وبناء القدرات من أجل التنمية الذاتية بغرض توفير زخم لمنع نشوب النزاعات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم إرادة البلدان المعنية احتراما كاملا وأن يحل النزاعات، مع أخذ البلدان المعنية بزمام المبادرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المساعدة البناءة في عملية المصالحة السياسية والوطنية. إننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز التبادلات الحضارية والثقافية المتنوعة والمتوائمة والشاملة والجامعة. إننا بحاجة إلى إجراء الحوار وتعزيز التفاهم المتبادل من أجل تحويل الاختلافات إلى قوى محركة للتبادل والتكامل، بدلا من تركها كأسباب محتملة للنزاع.

إن خطر الإرهاب، في المناطق المنكوبة بالنزاعات المسلحة، حاد بدرجة كبيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الجبهة الموحدة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي وأن يحدد أولويات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على جدول أعمال الأمن الدولي. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة من أجل منع تآكل عقول الشعوب بواسطة أيديولوجيات الإرهاب والتطرف، وبالتالي القضاء على التربة الخصبة للإرهاب.

رابعا، نحن بحاجة إلى إعطاء كامل المسؤولية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إذ تتمتع بمزايا جغرافية وتاريخية وثقافية. فهي تعرف الظروف الإقليمية والأسباب المحددة للنزاعات بشكل أفضل. وينبغي للمجتمع الدولي دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاستفادة من مزاياها

بغية تقديم إسهامات أكبر في منع نشوب النزاعات في تلك المناطق. وقد التزمت المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في السنوات الأخيرة، بالتنمية الذاتية المشتركة وتحسين البلدان الأفريقية، واضطلعت بفعالية بالأنشطة المتصلة بمنع نشوب النزاعات ودفعت في اتجاه تطبيق حلول أفريقية للقضايا الأفريقية. وقد اضطلعت بدور نشط جدا في صون السلم والاستقرار في القارة الأفريقية.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كالاتحاد الأفريقي، مع تقديم المزيد من المساعدة المحددة الأهداف بما يتيح لها الاضطلاع بدور فريد عبر المزيد من الحوار والمشاورات والمساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تمكّن من معالجة القضايا الساخنة في أفريقيا.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديري وإشادتي بقيادة الولايات المتحدة في عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته النيرة.

ويقينا أن الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان – ليست مستقلة عن بعضها البعض. ولا يقل ذلك صدقا فيما يخص الصلة بين حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، فقد مضى مجلس الأمن سلفا إلى مناقشة واتخاذ الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان في مختلف الأوضاع الإقليمية، فضلا عن العديد من المسائل الشاملة الأخرى. وعليه، فإننا نرحب بالقرار الصائب الذي اتخذه مجلس الأمن بعقد إحاطة إعلامية تحت هذا الموضوع بغرض تعزيز مناقشة شاملة بشأن العلاقة بين هاتين الركيزتين.

لقد شهد المجتمع الدولي العديد من الحالات في الماضي – كما كان عليه الحال في رواندا والبوسنة واليوم في سوريا – التي أدى فيها تفاقم حقوق الإنسان والحالات الإنسانية الأليمة إلى زعزعة استقرار المناطق المحيطة. ولطالما يواجه السكان في الكثير جدا من الحالات ممارسات الانتهاكات والقتل الوحشي لا لسبب سوى انتمائهم العرقي أو معتقداتهم الدينية. وقد يؤدي تصعيد مثل هذه الهجمات وأعمال الانتقام والنزاعات إلى ارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

وشهدنا أيضا الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث تواصل السلطات تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية على حساب الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان ورفاههم داخل حدود إقليمها. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن اختطاف الرعايا الأجانب يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان. ويقوض في الوقت نفسه سيادة البلدان المعنية، علاوة على تهديد حياة وسلامة مواطني تلك البلدان.

بل نشهد في أماكن أخرى أيضا ذات الانتهاكات المتعمدة لحقوق الإنسان بوصفها وسيلة لتهديد السلم والأمن الدوليين. ويستخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام انتهاكات حقوق الإنسان – مثل الاختطاف والاغتصاب والاتجار بالبشر – بوصفها من أساليب القتال. وتذكّرنا هذه الأمثلة بأن مناقشة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تندرج ضمن ولاية مجلس الأمن طالما أنها قد تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وسواء كانت هذه الصلة قائمة في حالة معينة أم خلاف ذلك فإن في الإمكان مناقشتها في المجلس أيضا.

ولا تعني المناقشات شيئا ما لم تؤد إلى تغيير إيجابي نحو عالم مستقر تتم فيه حماية الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص. وفي ذلك الصدد، فإن من واجب مجلس الأمن أن يستفيد استفادة كاملة من الخيارات المتاحة له. وفي الوقت الحالي فإن ما يزيد على نصف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة ولايات تتعلق بحقوق الإنسان. وما دامت انتهاكات حقوق الإنسان كثيرا ما تحدث، للأسف في سياقات

عدم الاستقرار، بل أصبحت أسبابا جذرية لزعزعة الاستقرار، فإن بعض الحالات ترغمنا على إدماج عناصر حقوق الإنسان في صلب عمليات السلام.

وبوسع مجلس الأمن أيضا أن يستخدم مختلف الآليات المتاحة له خارج نطاقه، خاصة مجلس حقوق الإنسان، لأجل الحصول على معلومات كافية لاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بمنع النزاعات والفظائع وإنهائها. وقد انضمت اليابان – آخذة بذلك في الاعتبار – إلى النداء الموجه في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بعنوان ”فلنضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات“ خلال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. ونؤيد التوصية الواردة فيه بتكثيف التبادل بين المجلسين.

وتتسم معظم النزاعات التي نواجهها اليوم بأنها ليست حروبا تقليدية بين الدول ذات السيادة، وأن معظمها نزاعات غير متكافئة تقف من خلفها الجهات من غير الدول. وفي مثل هذه الحالات، تكون زيادة الخطر الناجم عن وقوع المدنيين ضحايا للفظائع والهجمات الوحشية أكبر بكثير عما عليه الحال في الحروب بين الدول. ونواجه اليوم أيضا حالات أصبحت فيها الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع إحدى المكونات الأساسية لبعض النظم السياسية. وعلى الرغم من أن هذه النظم لا تنطوي على نزاعات نشطة، فإنها تشكل تهديدات خطيرة للاستقرار الإقليمي.

وبالتالي فإن من الضروري التركيز على جوانب حقوق الإنسان لكي تتسنى رؤية الصورة الشاملة للتهديد أو النزاع المحتملين. وإن من مسؤولية مجلس الأمن أن يقرر ما إذا كانت بعض حالات انتهاكات حقوق الإنسان المحددة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أم خلاف ذلك. وفيما إذا كان الأمر كذلك، فإن عليه أن يقرر الكيفية التي ينبغي أن يتصدى بها المجتمع الدولي لتلك الحالات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشار الوفد الروسي مرة أخرى إلى القرم كما لو كانت جزءا من بلده، في انتهاك صريح لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، ما يعني توجيه إهانة مباشرة إلى ١٠٠ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الأقل، هي التي صوتت مؤيدة له، وكذلك القرار ٢٠٥/٧١ الذي كان جهورا وواضحا في الاعتراف بروسيا بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في القرم.

واستمعتُ اليوم بعناية إلى الممثل الروسي، ولكنني لم أسمع منه أي نية على الإطلاق للتعاون مع بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا. ولئن كانت الحالة زاهية كما هي على النحو الذي يصوره الوفد الروسي، فلماذا يخشى الاتحاد الروسي إلى كل هذا الحد من السماح لبعثة الرصد الدخول إلى شبه الجزيرة؟ وتشير التأكيدات الصادرة عن ممثل الاتحاد الروسي بخصوص الحالة في أوكرانيا إلى أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تتمعن في قراءة جميع تقارير بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا التي أشرنا إليها في بياننا. ويعني ذلك قراءتها في مجملها وعدم اللجوء إلى الانتقائية والتلاعب بها، كما لا يزال الاتحاد الروسي يفعل ذلك.

ختاما، وإذ نعرب عن رفضنا لجميع النقاط التي أدلى بها الوفد الروسي بشأن أوكرانيا، فلا مناص لي من الاعتراف بأنه ليس ثمة توضيح أفضل من ذلك الذي قدمه الوفد الروسي فيما يتعلق بتدخل الاتحاد الروسي على نحو يجافي كثيرا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وربما، كان ذلك نتيجة لكونه من أحدث الأعضاء في الأمم المتحدة، خلافا لأوكرانيا، ولم يشارك في صياغة مشروع الميثاق.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.